AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences
E-ISSN: 2637-0581

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
العدد 9، الرقم 3، أغسطس 2026
E-ISSN: 2637-0581

هندسة الرواية وإعادة إنتاجها: انحراف المصلحة الإعلامية في تغطية الحرب على غزة

Narrative Engineering and Its Reproduction: The Distortion of Media Interest in Coverage of the War on Gaza

محمد نائل عمور Mohammad Nael Amoor
International Islamic University Malaysia (IIUM)
m.naael@gmail.com

عبد العزيز برغوث Abdelaziz Berghout
International Islamic University Malaysia (IIUM)
malais@iium.edu.my

Article Progress

Received: 3 Jul 2026
Revised: 30 Jul 2026
Accepted: 9 Aug 2026

* Corresponding Authors:

Mohammad Nael Amoor

E-mail:
m.naael@gmail.com

ملخص البحث

تعالج هذه الدراسة قصور الثنائية التقليدية بين "الصدق" و"الكذب" عن تفسير صور من التغطية الإعلامية تكون معلوماتها الجزئية صحيحة، بينما يجعلها مصدرُها أو لغتُها أو ترتيبُها أو توقيتُها تؤدّي وظيفةً اتصالية تخالف المصلحة التي يُفترض أن تبرّر نشرها. وتهدف إلى بناء تفسيرٍ مركّب يصل بين المصدر الاستراتيجي والإطار اللغوي والبصري وآليات التداول والتكرار والأثر الإدراكي؛ وإلى تحديد أنماط انحراف المصلحة الإعلامية في تغطية الحرب الإسرائيلية على غزة بين أكتوبر 2023 وأكتوبر 2025 كما تسندها الدراسات والتقارير المنشورة؛ وإلى صوغ ميزانٍ تحريريّ يضبط تقدير المصلحة عند التزاحم. وتعتمد منهجاً تحليلياً نقدياً تركيبياً يحلّل المفاهيم والنماذج النظرية، ويقارن نتائج الدراسات المحكّمة والوثائق المؤسسية، ثمّ يعيد تركيبها ضمن مفهوم "انحراف المصلحة الإعلامية"؛ ووحدةُ التحليل فيه الممارسةُ الخطابية بوصفها علاقةً بين ادّعاءٍ ومصدرٍ وإطارٍ وسياقٍ وأثر، لا مؤسسةً إعلامية بعينها؛ ولذلك تميّز بين مستوىً وصفيّ تسنده نتائج منشورة عن التغطية الدولية، ومستوىً تفسيريّ استكشافيّ يخصّ الإعلام العربي والفلسطيني. وانتهت الدراسة إلى أنّ هندسة الرواية تعمل عبر سلسلةٍ تبدأ

بالمصدر الاستراتيجي وتنتهي بالأثر الإدراكي والثقة الجمعية؛ وإلى أربعة أنماطٍ للانحراف في التغطية الدولية؛ وإلى تمييز أربع درجاتٍ للمسافة التحريرية بين النقل المنسوب والنقل غير المفكَّك والتبنّي الإطاري والتضخيم الوظيفي؛ وإلى ميزانٍ تحريريّ رباعيّ الأبعاد يُترجَم إلى اختبارٍ من ثمانية أسئلة قبل النشر، يحوّل المصلحة من مبرّرٍ مرنٍ إلى مسارٍ قابلٍ للمساءلة.

الكلمات المفتاحية: المصلحة الإعلامية، الحرب على غزة، هندسة الرواية، العلاقات العامة الحربية، التأطير الإعلامي، الحرب النفسية، الثقة الجمعية.

ABSTRACT

This study addresses the limitations of the conventional dichotomy between “truth” and “falsehood” in explaining forms of media coverage in which individual pieces of information are accurate, while their source, language, ordering, or timing causes them to perform a communicative function at odds with the media interest presumed to justify their publication. It aims to construct a composite explanation linking the strategic source, linguistic and visual framing, mechanisms of circulation and repetition, and cognitive effects. It further seeks to identify patterns of deviation from editorial interest in coverage of the Israeli war on Gaza between October 2023 and October 2025, as supported by published studies and reports. Finally, it formulates an editorial balance intended to regulate the assessment of “editorial interest” when competing considerations arise. The study adopts an analytical, critical, and synthetic approach that analyses concepts and theoretical models, compares the findings of peer-reviewed studies and institutional documents, and then synthesises them within the concept of “deviation from media interest”. Its unit of analysis is discursive practice, understood as a relationship between a claim, its source, frame, context, and effect- rather than as a property of any specific media institution. Accordingly, the study distinguishes between a descriptive level grounded in published findings on international coverage, and an exploratory interpretive level focused on Arab and Palestinian media. The study concludes that narrative engineering operates through an interconnected chain beginning with the strategic source and ending in cognitive effects and collective trust. It identifies four patterns of deviation in international coverage, distinguishes four degrees of editorial distance between attributed transmission and unexamined transmission, between framing adoption and functional amplification, and proposes a four-dimensional editorial balance. This balance is operationalized through an eight-question pre-publication test that

converts “editorial interest” from a flexible justification into a process that can be held to account.

Keywords: media interest; war on Gaza; narrative engineering; wartime public relations; media framing; psychological warfare; collective trust.

مقدمة

لا تُستحضر الحرب الإسرائيلية على غزة في هذه الدراسة مثالًا توضيحيًا لنتيجةٍ جرى تقريرها سلفًا، بل حالةً اختبارية كاشفة تُوضع فيها أطروحة الدراسة نفسها موضع الفحص. ففيها يبلغ سؤال المصلحة الإعلامية أعقد صوره؛ إذ لا يتعلّق القرار المهني بصحّة الخبر وقابليته للنشر وحدهما، بل كذلك بما يترتّب على اختياره وصياغته وتأطيره داخل بيئةٍ اتصالية غير متكافئة: متى يكون النشر إسهامًا في كشف الحقيقة، ومتى يتحوّل، في غياب مرجعيةٍ قيمية ضابطة، إلى مساهمةٍ غير مباشرة في ترسيخ رواية الطرف الأقوى؟ فالقوة في الحروب غير المتكافئة لا تعمل بالسلاح وحده، بل كذلك باللغة والصورة والمصطلح، وانتقاء المصادر، وترتيب الأولويات، والطريقة التي يُعرَّف بها الفاعل والضحية. ومن ثمّ لا يكفي تناول المصلحة الإعلامية في مستواها النظري المجرّد، بل ينبغي اختبار قدرتها التفسيرية والمعيارية في حالةٍ قصوى تتداخل فيها متطلّبات الحقيقة مع ضغوط الدعاية، والسبق مع التحقّق، والحياد الإجرائي مع مقتضيات العدالة.

ومنذ السابع من أكتوبر 2023، مثّلت الحرب على غزة حالةً قصوى لاختبار هذا السؤال. وقد تعاظمت حساسية التغطية مع المسار القانوني الدولي المتّصل باتفاقية منع الإبادة الجماعية؛ إذ أصدرت محكمة العدل الدولية أوامر متعاقبة بتدابير مؤقتة في الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضدّ إسرائيل في 26 يناير و28 مارس و24 مايو 2024، من غير أن تكون قد فصلت في أصل الدعوى أو أصدرت حكماً نهائياً في توصيف الأفعال (International Court of Justice, 2024). كما خلصت منظمة العفو الدولية إلى أنّ إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في غزة، بينما وصفت هيومن رايتس ووتش الحرمان المتعمَّد من الماء بأنّه إبادةٌ بالأفعال وجريمة إبادة وجرائم ضدّ الإنسانية؛ وهذه الدراسة

تنقل توصيف كلّ جهةٍ في حدوده ولا تحلّ محلّ القضاء الدولي في تقرير المسؤولية القانونية النهائية (Amnesty International, 2024; Human Rights Watch, 2024). ويمتدّ الإطار الزمني للدراسة إلى وقف إطلاق النار الذي دخل حيّز التنفيذ ظهر 10 أكتوبر 2025، بوصفه حدًّا زمنياً للتحليل لا حكماً بانتهاء آثار الحرب أو صراع الروايات (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs [OCHA], 2025).

ولا تتجه الدراسة إلى حكمٍ إجماليّ على وسائل الإعلام، ولا إلى إحلال الإدانة الخطابية محلّ التحليل؛ فالانحراف لا يقتصر على الكذب الصريح، بل قد ينشأ من ممارساتٍ تبدو، كلٌّ على حدة، مستوفيةً للشروط المهنية. فقد تكون المعلومة صحيحة في ذاتها ويغيّر الإطارُ دلالتَها أو يحجب سياقها؛ وقد تُخفّف اللغةُ جسامة الفعل أو تُغيّب فاعله؛ وقد يُعتمد المصدر العسكريّ نقطةَ بدءٍ في بناء الخبر، ثمّ يتحوّل من غير أن يُلحظ إلى مرجعٍ يحدّد أسئلة التغطية وحدود تفسيرها؛ وقد يتحقّق توازنٌ شكليّ في المساحة وعدد المصادر، بينما يبقى التفاوت البنيويّ في القدرة على إنتاج الرواية خارج الحساب. ومن هنا لا ينصرف التحليل إلى نيّة الصحفيّ، بل إلى الوظيفة التي تؤدّيها الممارسة داخل بنية إنتاج الخبر وتأطيره وتداوله، وإلى أثرها في فهم الجمهور للواقعة وأطرافها.

1.1. مشكلة الدراسة

تتمثّل مشكلة الدراسة في قصور الثنائية التقليدية بين "الصدق" و"الكذب" عن تفسير صورٍ من التغطية تكون معلوماتها الجزئية صحيحة، لكنّ مصدرها أو لغتها أو ترتيبها أو توقيتها يجعلها تؤدّي وظيفةً اتصالية تخالف المصلحة العامة التي يُفترض أن تبرّر نشرها. وهذه المشكلة ليست افتراضاً نظرياً ولا انطباعاً مهنياً، بل تسندها أدلّةٌ متراكمة في الأبحاث المنشورة وفي وقائع التغطية نفسها، يمكن إجمالها في أربعة مستويات متمايزة في طبيعة الدليل ودرجة إثباته.

المستوى الأول: أدلّة كمّية على اختلال التمثيل والمعجم. أظهر تحليلٌ لأكثر من ألف مادّة في New York Times وWashington Post و Los Angeles Times خلال الأسابيع الستة الأولى من الحرب أنّ الفلسطينيين لا يُذكرون إلّا مرّةً واحدة لكلّ حالتَي وفاة، بينما يُذكر الإسرائيليون ثماني مرّاتٍ لكلّ وفاة؛ وأنّ الألفاظ عالية الشحنة العاطفية، مثل "مذبحة" و"ذبح" و"مروّع"، استُعملت لوصف القتلى الإسرائيليين بفوارق واسعة عن نظيرتها الفلسطينية في المدّة نفسها (Johnson & Ali, 2024). وقد أُدرجت نتائج هذا التحليل لاحقاً في أدبياتٍ محكّمة بوصفها قرينةً على تحيّزٍ بنيويّ لا فرديّ (Al-Najjar & Zaid, 2026).

المستوى الثاني: أدلّة على أنّ الخلل يقع في مستوى السياسة التحريرية لا الخطأ العارض. كشف تسريبُ مذكّرةٍ أسلوبية داخلية في New York Times، عُمّمت على المحرّرين ابتداءً من نوفمبر 2023 ثمّ حُدّثت تباعاً، عن توجيهٍ بتقييد استعمال مصطلحَي "إبادة جماعية" و"تطهير عرقي"، وتجنّب عبارة "أرض محتلّة"، والامتناع عن استعمال لفظ "فلسطين" إلّا في حالاتٍ نادرة، وعن وصف مناطق في غزة بأنّها "مخيمات لاجئين" (Scahill & Grim, 2024). ودلالةُ هذه الواقعة في سياق المشكلة أنّ موضع الانحراف فيها ليس صحّة الأخبار المنشورة، بل ضبطُ المعجم الذي تُوصف به الواقعة وتُحدَّد به منزلتها القانونية؛ وهو خللٌ لا تلتقطه ثنائية الصدق والكذب لأنّه يقع كلّه في منطقة الخبر الصحيح.

المستوى الثالث: أدلّة بحثية على انتظام الأنماط لا تفرّقها. خلصت دراسةٌ محكّمة، من خلال دراسة حالةٍ نوعية، إلى أنّ إخفاقات التغطية الغربية لغزة اتّخذت طابعاً بنيوياً يتجاوز الأخطاء الفردية إلى الحذف الانتقائي وإسكات الصوت الفلسطيني وتآكل المعايير الأخلاقية (Al-Najjar & Zaid, 2026). وفي المستوى الكمّي، رصدت ورقةٌ حلّلت أكثر من أربعة عشر ألف مادّة فروقاً منتظمة في تفريد الضحايا، واستدعاء السابع من أكتوبر لمعادلة المعاناة، ودرجة التشكيك في أرقام الضحايا ومصادرهم، مع التنبيه

إلى أنّ هذه الورقة لا تزال غير محكّمة فتُقرأ مع الأدلّة النوعية لا مستقلّةً عنها (AlShebli et al., 2026). وليست هذه الأنماط وليدة 2023؛ إذ كانت دراسات مجموعة غلاسكو الإعلامية قد ربطت، قبل ذلك بعقدين، غيابَ السياق التاريخي عن التغطية التلفزيونية البريطانية بضعف فهم الجمهور لطبيعة الاحتلال (Philo & Berry, 2004)، وهو ما يرجّح أنّ المسألة بنيويةٌ متّصلة لا استثناءٌ ظرفيّ.

المستوى الرابع: أدلّة على إضعاف شروط الشهادة الميدانية. وثّقت لجنة حماية الصحفيين أنّ عام 2025 شهد مقتل 129 صحفياً وعاملاً إعلامياً حول العالم، وهو أعلى رقمٍ سنويّ منذ بدء إحصاءاتها عام 1992، وأنّ إسرائيل كانت مسؤولة عن نحو ثلثي القتلى في عامَي 2024 و2025، مع غياب المحاسبة في حالات الاستهداف التي وثّقتها (Committee to Protect Journalists [CPJ], 2026a). وقد صيغ لهذا الاستهداف الأوسع لشروط إنتاج المعرفة والشهادة مفهومُ "إبادة الحقيقة" (alethocide) في أدبيات الحقل (Jones, 2026).

وتشترك هذه المستويات الأربعة في أنّ ما تكشفه لا يُردّ في جملته إلى خبرٍ كاذب يمكن تفنيده، بل إلى انفصال قيمة النشر عن سلامة المعرفة وعدالة الإطار ومآل التداول؛ وهو ما تعجز عن ضبطه أدواتُ التحقّق التقليدية القائمة على مطابقة الخبر للواقعة. ويزداد الإشكال تركيباً حين ينتقل أثر هذه البنية إلى المجال الإعلامي العربي والفلسطيني نفسه، فتُعاد رواية الطرف الأقوى داخل مجال الضحية بصيغةٍ تبدو مهنيةً في ظاهرها. وقد ظهرت لذلك شواهد أوّلية في تغطية بعض الوقائع الأمنية، تُعرض في موضعها من هذه الدراسة بوصفها مؤشراً على بنية انتقالٍ تحتاج إلى اختبارٍ مستقلّ، لا بوصفها حكماً على شيوع الظاهرة أو على سياسة مؤسسةٍ بعينها. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إطارٍ تفسيريّ يتجاوز سؤال "هل الخبر صحيح؟" إلى سؤال "ما الوظيفة التي يؤدّيها نشره بهذه الصيغة وفي هذا التوقيت؟"، وإلى معيارٍ تحريريّ يجعل تقدير المصلحة قابلاً للمراجعة والمساءلة.

1.2. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

1. **بناء إطار تفسيري مركّب يربط بين مراحل هندسة الرواية وإعادة إنتاجها،** بدءًا من المصدر الاستراتيجي، مرورًا بالإطار اللغوي والبصري وآليات التداول والتكرار، وصولًا إلى الأثر الإدراكي والثقة الجمعية.
2. **تحديد أنماط انحراف المصلحة الإعلامية في تغطية الحرب على غزة** استنادًا إلى الدراسات والتقارير المنشورة، وبناء مؤشرات قابلة للاختبار لتمييز درجات إعادة إنتاج رواية المصدر في المجال الإعلامي العربي والفلسطيني.
3. **صوغ ميزان مصلحي تحريري إجرائي يضبط قرار النشر عند تزاحم الاعتبارات،** وينقل "المصلحة" من مبرر فضفاض يُستدعى بعد اتخاذ القرار إلى معيار يوجّه عملية اتخاذه ويجعلها قابلة للمراجعة والمساءلة.

1.3. أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس:

كيف ينحرف تقدير المصلحة الإعلامية في تغطية الحروب غير المتكافئة، وما الآليات التي تنتقل عبرها رواية الطرف الأقوى من هندستها المؤسسية إلى إعادة إنتاجها داخل المجال الإعلامي، بما في ذلك المجال الإعلامي للطرف الواقع تحت العدوان؟

ويتفرّع عن هذا السؤال ثلاثة أسئلة:

1. ما البنى والآليات والنماذج النظرية التي تفسّر هندسة الرواية الحربية وانتقالها عبر المجال الإعلامي؟
2. ما أنماط انحراف المصلحة الإعلامية التي تكشفها الدراسات والتقارير المنشورة في تغطية الحرب على غزة؟

3. ما الضوابط القيمية والتحريرية التي يمكن أن تحدّ من إعادة إنتاج رواية المصدر وتضخيم آثارها النفسية، من غير الإخلال بحق الجمهور في المعرفة؟

1.4 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة منهجاً **تحليلياً نقدياً تركيبياً**، واختيارُه مقتضى طبيعة المشكلة لا مجرّد تفضيلٍ إجرائيّ؛ فالمشكلة المطروحة ليست في مطابقة خبرٍ لواقعة حتى يكفي فيها المسح الكمّي أو التحقّق الوقائعي، وإنّما في العلاقة بين ادّعاءٍ ومصدرٍ وإطارٍ وسياقٍ وأثر. ووحدة التحليل تبعاً لذلك هي **الممارسة الخطابية** لا المؤسسة الإعلامية، أي البنية التي يُصاغ بها الخبر ويُنسب ويُبرَز ويُكرَّر، بصرف النظر عن الجهة التي أنتجته. ومن ثمّ لا تدّعي الدراسة قياس التواتر ولا التمثيل الإحصائي، ولا ترتيب وسائل الإعلام بحسب درجة الانحياز.

ويسير هذا المنهج في **ثلاث خطواتٍ متتابعة تقابل أهداف الدراسة الثلاثة**. أمّا الخطوة الأولى فتحليليةٌ مفاهيمية، تُفكَّك فيها المفاهيم الحاكمة (المصلحة الإعلامية، الانحراف، هندسة الرواية، إعادة الإنتاج، الحرب النفسية) وتُضبط حدودُها وتُميَّز عمّا يُخلط بها، ثمّ تُقرأ النماذج النظرية المفسِّرة للعلاقة بين الصحافة والسلطة وللتأطير وللاضطراب المعلوماتي؛ وبها يتحقّق الهدف الأول، إذ لا يمكن وصل الحلقات المتفرّقة قبل ضبط ما تعنيه كلّ حلقة وما تفسّره. وأمّا الخطوة الثانية فنقديةٌ استدلالية، تُقارن فيها نتائج الدراسات المحكّمة والتقارير المؤسسية والوثائق الرسمية المتاحة، ويُستخرج منها المشترَك المنتظم لا الحالات المفردة، فتُصاغ الأنماط بوصفها صيغاً قابلة للرصد تكرّرت في نتائج منشورة أو نماذج موثّقة؛ وبها يتحقّق الهدف الثاني. وأمّا الخطوة الثالثة فتركيبيةٌ معيارية، يُعاد فيها تركيب مخرجات الخطوتين ضمن مفهوم "انحراف المصلحة الإعلامية"، ثمّ تُترجَم إلى أبعادٍ تحريرية وأسئلةٍ إجرائية سابقة على النشر؛ وبها يتحقّق الهدف الثالث. وبهذا التسلسل يفضي المنهج إلى الغاية المرجوّة: تحويل الملاحظة النقدية المتفرّقة إلى تفسيرٍ متّصل، ثمّ تحويل التفسير إلى أداةٍ قابلة للتطبيق والمراجعة داخل غرفة الأخبار.

وتتكوّن مادّة الدراسة من أربعة أصناف: الدراسات المحكّمة في العلاقة بين الصحافة والسلطة وتمثيل فلسطين والاضطراب المعلوماتي؛ والتقارير الصادرة عن منظمات دولية ومهنية موثّقة؛ والوثائق الرسمية المتاحة للعموم، ومنها الإفصاحات المودَعة بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب الأمريكي، ومنشورات التعاقد الحكومية، والدراسات الصادرة عن مؤسسات بحثية إسرائيلية؛ ومجموعةٌ محدودة من المواد الصحفية تُساق شواهدَ على بنية الانتقال لا عيّناتٍ ممثِّلة. ويمتدّ الإطار الزمني للتغطية المدروسة من أكتوبر 2023 إلى أكتوبر 2025، بينما تمتدّ المادة المرجعية إلى أغسطس 2026 لتشمل الدراسات والتقارير اللاحقة التي حلّلت تلك المدّة بأثرٍ رجعيّ.

وينبغي، تبعاً لذلك، التمييز بين **مستويين من الاستدلال**: الأول وصفيّ تسنده دراسات نوعية وكمّية منشورة عن التغطية الدولية؛ والثاني تفسيريّ استكشافيّ يخصّ الإعلام العربي والفلسطيني، ويقترح آليةً ومؤشراتٍ للرصد من غير أن ينسبها إلى وسيلةٍ محدّدة أو يحكم على انتشارها قبل اختبارها على عيّنةٍ مستقلّة. وبهذا القيد تحافظ الدراسة على فكرتها المركزية، وتمنع في الوقت نفسه الانتقال من المثال أو الخبرة المهنية إلى تعميمٍ تجريبيّ غير مثبت. وتنتظم مناقشات الدراسة، بناءً على ذلك، في خمس نقاطٍ أساسية: ضبط المصطلحات؛ ثمّ صناعة الرواية في العلاقات العامة الحربية؛ ثمّ أنماط انحراف المصلحة في التغطية الدولية؛ ثمّ إعادة إنتاج الرواية الإسرائيلية في المجال العربي والفلسطيني؛ ثمّ الميزان المصلحي التحريري في مواجهة الحرب النفسية.

1.5 الدراسات السابقة وموقع الدراسة منها

تتوزّع الأدبيات المتّصلة بموضوع هذه الدراسة على ثلاثة تيّاراتٍ يكشف تتبّعها أين تقف الدراسة وما الذي تضيفه؛ إذ إنّ انحراف المصلحة الإعلامية لا يظهر في مستوىً واحد، بل يبدأ من بنية المصدر الرسميّ، ويتجسّد في اللغة والمصطلح والتأطير، ثمّ ينتقل إلى الوعي الجمعيّ حين تُعاد الرواية المهيمنة تفسيراً طبيعياً للحدث.

التيّار الأول يفسّر الانحراف من داخل بنية العلاقة بين الصحافة والسلطة. وفيه تبقى دراسة دانيال هالين عن تغطية حرب فيتنام مرجعاً كلاسيكياً، إذ انتهى إلى أنّ الإعلام الأمريكيّ لم يكن خصماً مستقلاً للسياسة الرسمية، ولم تتّسع مساحة نقده إلّا حين انقسمت النخبة السياسية على نفسها (Hallin, 1986, pp. 116–117, 162–163). ويقدّم نموذج "التأشير" عند لانس بينيت تفسيراً أدقّ لهذه العلاقة؛ إذ يفترض أنّ مساحة الآراء والمصادر التي تمنحها الأخبار شرعيةً تتحدّد، في الغالب، بحدود الخلاف القائم بين النخب الرسمية. ونتيجةً لذلك تُهمَّش الأصوات الواقعة خارج هذا المجال؛ وقد تظهر، في تغطية الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، مصدراً للشهادة الإنسانية أكثر من كونها طرفاً قادراً على تفسير الحدث وتحديد سياقه (Bennett, 1990, pp. 106–107). ويُكمل هذا البُعدَ البنيويَّ تحليلُ ستيوارت هول للّغة نظاماً لإنتاج المعنى لا وعاءً محايداً، إذ تُشفَّر الرسالة داخل أطرٍ ثقافية تبدو طبيعية وهي محكومةٌ بخرائط معنى سابقة (Hall, 1980, pp. 129–134). وتفيد هذه الأعمال في تفسير نمطٍ مركزيّ من الانحراف: أن تنقلب المصلحة الإعلامية من خدمة حقّ الجمهور في المعرفة إلى إعادة إنتاج حدود الإجماع الرسميّ. غير أنّ هذا التيّار ظلّ منشغلاً بنقد المؤسسة الغربية من داخل مرجعيّتها الليبرالية، ولم يقدّم ميزاناً قيمياً بديلاً يحكم التغطية عند التزاحم، ولا عالج الحرب غير المتكافئة على شعبٍ واقعٍ تحت احتلالٍ ممتدّ.

التيار الثاني يدرس تمثيل فلسطين وغزة في الإعلام الغربي. ويؤسّس إدوارد سعيد لهذا المنظور حين بيّن في "تغطية الإسلام" أنّ الإعلام والخبرة المتخصّصة يشاركان في بناء "مجتمعات تفسير" تحدّد ما يُرى وكيف يُفهم (Said, 1981, pp. 3–6, 33–35)، ثمّ أوضح في مقالته "الإذن بالرواية" أنّ الوقائع الفلسطينية لا تكتسب حضورها العامّ بذاتها، بل تصطدم ببنىً معرفية وإعلامية تتحكّم في أهلية الفلسطيني لرواية تجربته بلغته الخاصة (Said, 1984, pp. 34–39). ويفكّك جريج شوباك في "القصة الخطأ: فلسطين وإسرائيل والإعلام" الصيغةَ التي تختزل المسألة في "الطرفين" و"حقّ الدفاع عن النفس"،

فتُخفي الاحتلال والحصار وفارق القوة (Shupak, 2018, pp. 9–48, 103–134)، فيما ربطت دراسات مجموعة غلاسكو الإعلامية غيابَ السياق التاريخي عن التغطية التلفزيونية البريطانية بضعف فهم الجمهور لطبيعة الاحتلال (Philo & Berry, 2004, pp. 212–218). وبعد 2023، خلصت دراسة عبير النجار وبوزيان زيد، من خلال دراسة حالةٍ نوعية، إلى أنّ إخفاقات التغطية الغربية لغزة اتّخذت طابعاً بنيوياً يتجاوز الأخطاء الفردية إلى الحذف الانتقائي وإسكات الصوت الفلسطيني وتآكل المعايير الأخلاقية (Al-Najjar & Zaid, 2026). كما حلّلت ورقةُ بدور الشبلي وبرونو كاسارا وآنه ماس أكثر من أربعة عشر ألف مادّة من New York Times وBBC وCNN والجزيرة الإنجليزية، وأظهرت فروقاً منتظمة في تفريد الضحايا، واستدعاء السابع من أكتوبر لمعادلة المعاناة، ودرجة التشكيك في أرقام الضحايا ومصادرهم (AlShebli et al., 2026). وتتّصل بهذا المسار دراستا مريم أوراغ ومارك أوين جونز؛ فالأولى تحلّل تجدّد الدعاية الرقمية الإسرائيلية (Aouragh, 2026)، والثانية تصوغ مفهوم "إبادة الحقيقة" لوصف استهداف شروط إنتاج المعرفة والشهادة في غزة (Jones, 2026).

التيّار الثالث يقترب من الأثر النفسيّ لإعادة إنتاج رواية الغالب داخل وعي المغلوب. وفيه يقدّم فرانز فانون تحليلاً مؤسِّساً للطريقة التي تُثبَّت بها الذات المستعمَرة من خارجها تحت نظرة المستعمِر؛ إذ يجد الإنسان نفسه محاصَراً بصورةٍ مفروضة عليه، مقروءاً من خلال عيون الآخر التي تجرّده من حقّ تعريف ذاته، وهو ما يفسّر إمكان انتقال أحكام الهيمنة من المجال الخارجي إلى بنية إدراك الذات (Fanon, 1967, pp. 115–116). ويقدّم مصطفى حجازي مقابلاً عربياً في تحليله ظاهرة "التماهي بالمتسلّط"، حيث يتبنّى المقهور أحكام المتسلّط فيحطّ من قيمة ذاته وجماعته، في الوقت الذي يُضفي فيه على الغالب صفات القوة والكمال (Ḥijāzī, 2005, pp. 127–128). ويكمّل مالك بن نبي هذا التشخيص بمفهوم "القابلية للاستعمار"، الذي يكشف عن العامل الداخليّ المستجيب للضغط الاستعماري، من غير أن يُلغي مسؤولية الاستعمار أو يُساوي بين

المعتدي وضحيته (Bin Nabī, 1986, pp. 152–155). وهذا التيّار عميقٌ في تشخيص الوعي المنكسر، لكنّه صيغ في سياقٍ حضاريّ عامّ، ولم يُنزَّل على الممارسة الإعلامية المعاصرة أداةً لقراءة تلقّي الرواية الأمنية للخصم في زمن الحرب الرقمية.

وتقع هذه الدراسة عند ملتقى التيارات الثلاثة، لكنّها لا تدّعي أنّ أياً منها خلا من البعد القيمي أو من نقد الاستعمار؛ فالإضافة المقصودة أكثر تحديداً: جمعُ مستوياتٍ ظلّت متفرّقة في سلسلةٍ تفسيرية واحدة، لكلّ حلقةٍ منها أدبياتُها التي وقفت عندها.

فالحلقة الأولى، المصدر الاستراتيجي، موضعُ أدبيات العلاقة بين الصحافة والسلطة: هالين في تمييزه بين مجال الإجماع ومجال الخلاف المشروع، وبينيت في نموذج التأشير الذي يربط مساحة الأصوات المشروعة بحدود خلاف النخب، وهيرمان وتشومسكي في مرشّح المصادر الرسمية (Herman & Chomsky, 1988, pp. 1–35)؛ ويُضاف إليها في الحالة المدروسة ما وثّقته أدبيات الدبلوماسية العامة الإسرائيلية. **والحلقة الثانية، الإطار والمصطلح،** موضعُ أدبيات التأطير وتمثيل فلسطين: إنتمان في تعريف الإطار انتقاءً وإبرازاً (Entman, 1993, pp. 52–54)، وستيوارت هول في اللغة نظاماً لإنتاج المعنى لا وعاءً محايداً له، وسعيد في بناء "مجتمعات التفسير" التي تحدّد ما يُرى وكيف يُفهم، وشوباك ودراسات مجموعة غلاسكو في تنزيل ذلك على التغطية الغربية للقضية. **والحلقة الثالثة، التداول والتكرار،** لا تنتمي إلى التيارات الثلاثة، بل إلى أدبيات الاضطراب المعلوماتي وعلم النفس المعرفي: تمييزُ واردل ودراخشان بين إنشاء الرسالة وإنتاجها وتوزيعها (Wardle & Derakhshan, 2017, pp. 20–29)، وما استقرّ في أدبيات "وهم الحقيقة" من أنّ التكرار يرفع مصداقية الادّعاء المكرَّر ولو عُرف بطلانه (Fazio et al., 2015)، وما استقرّ في أدبيات الأثر المستمرّ من أنّ التصحيح لا يمحو أثر المعلومة الأولى (Ecker et al., 2022). **والحلقة الرابعة، الأثر الإدراكي والثقة الجمعية،** موضعُ أدبيات الوعي الواقع تحت الهيمنة: فانون في تثبيت الذات المستعمَرة تحت نظرة

الآخر، وحجازي في "التماهي بالمتسلّط"، ومالك بن نبي في "القابلية للاستعمار"، ويسبقهم ابن خلدون في "اقتداء المغلوب بالغالب" (Ibn Khaldūn, 1988, Vol. 1, p. 184).

وتُعدّ الحلقة الثالثة من هذه السلسلة مفصلَ الوصل؛ إذ إنّ أدبيات الصحافة والسلطة تنتهي عند المصدر، وأدبيات التأطير تنتهي عند النصّ، وأدبيات الوعي المقهور تبدأ من التلقّي، فيبقى الانتقال من النصّ إلى الإدراك غير مفسَّر ما لم تُدخَل حلقة التداول والتكرار. وبها تصير الأدبيات متّصلة بعد أن كانت متجاورة.

ثمّ تُترجَم السلسلة إلى قرارٍ تحريريّ. ولما كانت الرواية لا تنتقل آلياً من المصدر إلى الجمهور، بل تمرّ بغرف الأخبار وسياساتها المهنية وبحسابات السوق والمنصّة والجمهور، فقد تُقبل أو تُقاوَم أو تُعاد صياغتها؛ فالقرار التحريريّ ليس حلقةً منفعلة بما قبلها، بل هو موضع التدخّل الذي يمكن عنده قطع السلسلة، ومسؤولٌ عن مقدار المسافة النقدية التي يقيمها بينه وبين المصدر. وبهذا تنتقل الدراسة من السؤال الوصفي: "هل انحازت التغطية؟" إلى سؤالٍ آليّ: "كيف تعمل عملية الانحراف، وفي أيّ نقطةٍ يمكن للصحافة أن تقطعها؟". كما توسّع مجال النقد ليشمل إمكان إعادة إنتاج الرواية داخل الإعلام العربي والفلسطيني، لكن في صورة فرضيةٍ محدّدة المؤشرات قابلة للاختبار، لا في صورة إدانةٍ كلية أو نسبةٍ غير موثّقة.

2. مناقشات الدراسة

2.1. ضبط المصطلحات

يُقصد بـ"**المصلحة الإعلامية**" في هذه الدراسة التقديرُ المعياريّ المركّب الذي يحكم قيمة النشر لا صحّة الخبر وحدها[1]؛ إذ يوازن بين حقّ الجمهور في المعرفة، وسلامة المعرفة المنقولة،

[1] المراد بـ"التقدير" أنّه حكمٌ اجتهاديّ ظنّيّ يحتمل الصواب والخطأ، لا معادلةٌ تُنتج جواباً واحداً؛ فقد يختلف فيه محرّران وكلاهما مجتهد. والمراد بـ"المعياريّ" أنّه يجيب عن سؤال ما ينبغي نشره، لا عن سؤال ما جرى العرف بنشره؛ فشيوع الممارسة

وعدالة الإطار الحامل لها، ومآل تداولها. وتفارق بذلك ثلاثة معانٍ يُخلط بينها وبينها: ما يُثير اهتمام الجمهور، ومنفعة المؤسسة، والمصلحة العامة بمعناها المهنيّ المتفاوَض عليه؛ فالوصف "إعلامية" يحدّد مجال إعمالها لا صاحبَها. و**"الانحراف"** خللٌ في تقدير هذه القيمة لا في صدق الخبر؛ فقد تكون المادّة صحيحة في كلّ جزئيةٍ منها، منحرفةً في تقديرها، إذا انفصلت قيمتها عن أحد هذه الاعتبارات. وهو بهذا أوسع من الكذب وأدقّ من التحيّز: أوسع لأنّه يقع مع الصدق، وأدقّ لأنّه يُوصف بالمعيار المخترَق لا بميل المتكلّم.

وتعني **"هندسة الرواية"** النشاطَ المنظَّم الذي يمارسه فاعلٌ ذو مصلحة لتهيئة شروط تبنّي إطارٍ بعينه: إتاحةُ المصدر أو حجبُه، وتوقيتُ الإفراج عن المادة، وصياغةُ البيان، وتكرارُ الرسالة عبر قنوات متعدّدة. وهي بهذا سابقةٌ على التأطير لا مرادفةٌ له؛ فالتأطير وصفٌ لبنية النصّ وما يُبرزه ويُهمّشه، وقد ينشأ عن الروتين المهنيّ والثقافة المؤسسية من غير قصدٍ من أحد، أمّا الهندسة فنشاطٌ خارج النصّ لا يقوم إلّا بقصد. ويترتّب على هذا الفرق أثرٌ منهجيّ: إثباتُ التأطير لا يستلزم إثبات فاعل، وإثباتُ الهندسة يستلزمه؛ ولذلك أُسنِدت الدعوى في النقطة الثانية إلى مصادر مؤسسية موثّقة. ولا يُراد بها السيطرةُ الكلية على الأخبار ولا وجودُ مؤامرة مركزية تفسّر كلّ تغطية. وهي غير "هندسة القبول" عند برنيز؛ فتلك برنامجٌ عامّ في العلاقات العامة يخاطب الرأي العام في السلم والحرب، وهذه أخصّ منها إذ تنصرف إلى تهيئة شروط تبنّي إطارٍ بعينه في واقعةٍ بعينها.

ويُقصد بـ**"إعادة إنتاج الرواية"** إسهامُ وسيلةٍ ثانية في بلوغ الإطار أثرَه المقصود، سواء بحملها إيّاه بصوتها أو بتوسيع مداه. والنسبةُ إلى المصدر شرطٌ لازم غير كافٍ: فغيابها يُثبت إعادة الإنتاج، وحضورُها وحده لا ينفيه؛ إذ قد تُنسب الرواية إلى مصدرها وتُحلَّل وتُنقَد، ويبقى أثرها قائماً بإبرازه أو تكراره أو كثافة التعرّض له. والنسبةُ المعتبَرة ما ظهرت في

لا يُثبت صوابها. والمراد بـ"المركّب" أنّه لا يقوم على معيارٍ واحد، بل على أربعةٍ تُوزن مجتمعةً: صحّة الخبر، وعدالة الإطار، وحقّ الجمهور، ومآل التداول؛ فقد يجتاز الخبر أحدها ويسقط في غيره. وبهذه الأوصاف الثلاثة يكون التقدير قابلاً للاختلاف وموجباً للمساءلة معاً؛ إذ لا يُطلب من المحرّر يقينٌ لا يملكه، وإنّما ترجيحٌ يُفصح عن طريقه فيُراجَع.

موضع الأثر، لا ما أُدرج في تفصيلٍ متأخّر بينما يقرّر العنوانُ الروايةَ. وتتحقّق إعادة الإنتاج في صورتين: الأولى قصورٌ في المعالجة التحريرية، وهو أن تُنقل الرواية من دون سياقٍ يبيّن موقعها وحدودها، أو تفكيكٍ للمصطلحات المحمّلة فيها، أو إتاحةٍ جادّة لما يناقضها؛ ويكفي غياب واحدٍ منها متى كان مؤثّراً في تلقّي الجمهور. والثانية قصورٌ في تقدير المآل، وهو أن يقع الضرر بمجرّد التداول لا بمضمون الادّعاء، فلا يدفعه التحقّق ولا التفنيد، بل قد يُوسّعه التفنيد نفسه بما يُحدثه من تكرارٍ وأُلفة؛ وحينئذٍ يكون الموقف المهنيّ التأجيلَ أو الامتناعَ المعلَّل لا التغطيةَ المتوازنة[2]. وسؤالُ المآل سابقٌ على سؤال المعالجة؛ إذ لا معنى لإحكام معالجةٍ ما كان الأصلُ ألّا يُتداول. وتُقيَّد الصورة الثانية بقيدين لئلّا ينقلب تقدير المآل حجباً: أن تكون المفسدة راجحةً غالبةً على الظنّ لا مجرّد توقّعٍ للحرج، وأن يُسجَّل مسوّغ الامتناع مكتوباً فيبقى قابلاً للمراجعة.

وتُستخدم **"الحرب النفسية"** في سياق هذه الدراسة بمعنى توظيف المعلومة الصحيحة أو المحتملة في إنتاج شكٍّ جمعيّ داخل مجتمع الخصم، لا الدعايةِ بمعناها العامّ؛ فمناطها الأثر في الثقة لا مضمون الرسالة. وما عدا ذلك ممّا يَرِد في الدراسة، كالتأطير والتشكيك غير المتكافئ ونزع السياق، فمضبوطٌ في موضعه من التحليل، ولم يُفرَد هنا لأنّه لا يفارق معناه المستقرّ في أدبيات الحقل.

أمّا "تبييض الرواية"[3] فهو مصطلحٌ من وضع الباحث في هذه الدراسة، يُراد به انتقال دعوى المصدر من موضع القول المنسوب إلى موضع الوصف المقرَّر. ويقع على

---

[2] ويُستأنس لهذا بما تقرّره أدبيات الاضطراب المعلوماتي من أنّ الامتناع عن التغطية قد يكون في بعض المقامات أرشدَ من التغطية النقدية، وهو ما يُسمّى الصمت الاستراتيجي.

[3] تتقاطع هذه التسمية، في استعارتها من غسل الأموال، مع مفهوم "غسل المعلومات" الذي طوّره آدم كلاين لتفسير الكيفية التي تستطيع بها خطاباتٌ هامشية أن تكتسب مشروعيةً مستعارة بمرورها عبر شبكةٍ من المواقع ومحرّكات البحث والمدوّنات والمنافذ الأكثر قبولاً، حتى تجد طريقها إلى المجال العامّ السائد. غير أنّ "تبييض الرواية" أضيقُ من حيث وحدة التحليل، وأوسعُ من حيث إمكان وقوعه: فغسل المعلومات عند كلاين عمليةٌ شبكية تتولّد فيها الشرعية من انتقال المعلومة

وجهين قد يجتمعان وقد ينفصلان: وجهٍ معرفيّ تتغيّر فيه الصفة المعرفية للمعلومة، من ادّعاءٍ يحتاج إلى التحقّق إلى واقعةٍ تبدو ثابتة؛ ووجهٍ مصدريّ تنتقل فيه الدعوى من مصدرٍ لا يحظى بثقة جمهورٍ بعينه إلى وسيطٍ أكثر قبولاً لديه، فتكتسب من مصداقية الحامل ما لم تكن لتحوزه بمنشئها الأول. وفي الحالين لا يلزم أن تُضاف إلى الدعوى معلومةٌ جديدة، وإنّما يتغيّر موقعها في ميزان التصديق.

2.2. العلاقات العامة الحربية وصناعة الرواية في الحروب غير المتكافئة

لا تعمل العلاقات العامة في زمن الحرب نشاطاً ترويجياً خارجياً فحسب، بل جزءاً من إدارة المعركة على المعنى. فالحرب الحديثة لا تحتاج إلى القوة العسكرية وحدها، بل إلى خطابٍ يبرّر استخدامها، وصورةٍ تخفّف وقعها، ومصطلحاتٍ تنقلها من دائرة الجريمة إلى دائرة الضرورة، ومن العدوان إلى "الدفاع"، ومن قتل المدنيين إلى "الأضرار الجانبية". ولهذا لا تبدأ العلاقات العامة الحربية بعد الحدث، بل ترافقه وتسبقه: تحدّد اللغة، وتختار زاوية النظر، وتضبط ترتيب الأخبار، وتنتقي المتحدّثين، وتغذّي غرف الأخبار بالروايات الجاهزة.

وهذا التحوّل ليس وليد اللحظة، بل امتدادٌ لتقليدٍ نظريّ متّصل في نقد الاتصال المؤسسيّ. فمنذ أن نبّه والتر ليبمان إلى أنّ الإنسان لا يستجيب للواقع الخارجي مباشرةً، بل للصور التي تتكوّن عنه في ذهنه، وبيّن ما بلغته تقنيات "صناعة القبول" (the manufacture of consent) من قدرةٍ على تشكيل الرأي العام (Lippmann, 1922, pp. 3–5, 248)؛ ثمّ صاغ إدوارد برنيز هذا المنطق في صورة برنامجٍ مهنيّ للعلاقات العامة تحت عنوان "هندسة القبول" (the engineering

---

وارتباطها بمنافذ أكثر رسوخاً؛ أمّا التبييض بالمعنى المقصود هنا فقد يقع داخل مادّةٍ إعلامية واحدة، بل مع بقاء المصدر الأصليّ معلوماً، إذا انتقل توصيفه من موقع الدعوى إلى لغة الوسيلة، أو اكتسب قولُه قوةً تصديقية من ثقة جمهور الوسيط به. ولذلك يفسّر المفهوم حالةً لا يتناولها نموذج غسل المعلومات: أن تبقى النسبة ظاهرة، ومع ذلك تتغيّر منزلة الرواية لدى المتلقّي لأنّ الوسيط الذي يحملها أكثر قبولاً من صاحبها الأول. انظر: Klein (2012).

(Bernays, 1947, pp. 113–114) of consent)، صار معلوماً أنّ مَن يملك إنتاج الصورة يملك قدرةً على تشكيل الرأي تفوق قدرته على قمعه. ثمّ استعار هيرمان وتشومسكي عبارة ليبمان نفسها عنواناً لكتابهما، وقد شاعت ترجمتها العربية بـ"هندسة الموافقة" (Manufacturing Consent)، فبيّنا أنّ هذا التوجيه لا يحتاج مؤامرةً مركزية، بل تكفيه مرشحاتٌ بنيوية — الملكية والإعلان ومصادر الخبر الرسمية — تصفّي ما يبلغ الجمهور قبل أن يصل (Herman & Chomsky, 1988, pp. 1–35). وفي الحرب تشتغل هذه المرشحات في أقصى طاقتها، لأنّ المصدر الرسميّ العسكريّ يصير المورد الأسهل والأسرع لغرفة أخبارٍ تعمل تحت ضغط الوقت وانقطاع الوصول إلى الميدان.

وتزداد خطورة العلاقات العامة الحربية في الحروب غير المتكافئة، لأنّ الطرف الأقوى عسكرياً يكون غالباً أقوى اتصالياً: يملك مؤسساتٍ محترفة، وشبكات علاقاتٍ دولية، وقدرةً على مخاطبة الجمهور الغربيّ بلغته وقيمه ومخاوفه. أمّا الطرف الأضعف، وإن ملك عدالة القضية وقوّة الصورة الحيّة، فقد يفتقر إلى البنية القادرة على تحويل الألم إلى روايةٍ متماسكة، أو على منع خصمه من احتكار التسمية والتفسير. وهكذا تصير المعركة الإعلامية معركةً على شروط الإدراك ذاتها: أيّ صورةٍ تُرى، وأيّ صوتٍ يُسمع، وأيّ كلمةٍ تُعتمد، وأيّ سياقٍ يُحذف.

ومن هنا تظهر الصلة بين العلاقات العامة الحربية ونظرية التأطير. فالإطار لا يصف الحدث فحسب، بل يختار منه ما يبرزه، ويحدّد المشكلة، ويقترح سببها، ويمنحها حكماً أخلاقياً ضمنياً (Entman, 1993, pp. 52–54). وحين تصير رواية الطرف الأقوى هي الإطار الأوّل للخبر، لا يتلقّى الجمهور الواقعة وحدها بل تفسيرها الجاهز معها. وهنا تتعطّل المصلحة الإعلامية، لأنّ حقّ الجمهور في المعرفة لا يتحقّق بمجرّد إمداده بالمعلومة، بل بتمكينه من فهم شروط إنتاجها ومصدرها ومصالحها.

وبهذا المعنى، لا تعمل هندسة الرواية بإلغاء استقلال الصحفي، بل باستثمار اختلال الموارد والوقت والوصول: فالمصدر العسكري يقدّم رواية سريعة متماسكة ومدعومة بصور وخرائط ومتحدّثين، بينما يصل صوت الضحايا متقطّعاً من ميدانٍ محاصر. وكلّما ضاقت قدرة الوسيلة على التحقّق والسياق، زادت احتمالات أن تتحوّل سهولة الوصول إلى أفضلية معرفية للمصدر الأقوى. ومن ثمّ فإنّ نقد العلاقات العامة الحربية لا يعفي المؤسسة الصحفية، بل يحدّد النقطة التي تبدأ عندها مسؤوليتها.

ومن أخطر وظائف هذه البنية أنّها لا تنكر العنف دائماً، بل تعيد تسميته. فالقصف يصير "استهدافاً دقيقاً"، وقتل المدنيين "أضراراً جانبية"، وتدمير الأحياء "تفكيك بنيةٍ معادية". وليست اللغة هنا وعاءً بريئاً للمعنى، بل جزءاً من إنتاجه؛ فهي تعيد ترتيب الفعل في وعي المتلقّي حتى يبدو أقلّ فداحةً أو أكثر ضرورة. ولهذا لا يصحّ في ميزان المصلحة الإعلامية أن يُعامَل المصطلح تفصيلاً أسلوبياً؛ فحين تختار الوسيلة بين "قُتل" و"استُشهد"، أو "اشتباك" و"مجزرة"، أو "نزاع" و"عدوان"، فهي تختار زاوية إدراكٍ لا لفظاً. ولا يعني ذلك أن تنقلب الصحافة خطاباً تعبوياً، بل أن تتحرّر من التحيّز المستتر في المصطلح الجاهز، فتسأل: هل تصف الكلمة الواقع أم تخفّف أثره؟ هل تكشف الفاعل أم تُغيّبه في صيغةٍ مبنيةٍ للمجهول؟

وتتّضح هذه البنية في الحالة موضع الدراسة عبر "الهسبراه"، أي منظومة الدبلوماسية العامة والتأثير الإسرائيلي الموجَّهة إلى الجمهور الخارجي. وليس موضع الإشكال عموماً في حقّ أيّ دولةٍ أو كيانٍ في عرض روايتها، وإنّما في تحوّل الرسالة من خطابٍ رسميّ معلوم المصدر إلى محتوى يمرّ عبر شبكاتٍ مدنية وتقنية ومؤثّرين ومنتجين مستقلّين ظاهرياً، بما يجعل مصدر الإطار أقلّ ظهوراً من الإطار نفسه. وتُعرض فيما يلي ثلاث آلياتٍ متصاعدة في عمق التدخل: أولاها تُوثّق بناء الإطار وتوزيعه، وثانيتها تُوثّق تمويل الوسيط وتوجيه إنتاج المحتوى، وثالثتها تُوثّق إدارة شروط الوصول إلى الواقعة نفسها.

فقد وثّق باحثون في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، في ديسمبر 2023، انخراط آلاف المواطنين بعد السابع من أكتوبر، ورصدوا نحو 120 غرفة عمليات مدنية، و40 جهة تعمل في تطوير أدوات تقنية للهسبراه، و100 قاعدة بيانات مخصّصة لأغراض الدبلوماسية العامة. غير أنّ الأهمّ من الحجم أمران وردا في الدراسة نفسها. الأول أنّها تصف بعض المواد بأنّها توزَّع إمّا بصورةٍ معلنة وإمّا من دون تعريفٍ بالجهة المنتجة؛ فتوزيعُ مادّةٍ مجرّدةٍ من علامة منتجها إخفاءٌ مقصودٌ لمصدر الإطار، مُوثَّقٌ بشهادة الجهة الواصفة له. والثاني أنّها تعرض صراحةً اتّجاه بعض الفاعلين من الهسبراه الدفاعية إلى التأثير ووضع الأجندة والوصول إلى جماهير لا تؤيّد إسرائيل، بل تورد رواية المماثلة بين حماس وداعش مثالاً على الإطار المراد تثبيته لدى الجمهور الغربي. وهذه شهادةٌ من داخل البيئة البحثية الإسرائيلية على تجاوز الشرح إلى التأطير، وهو الحدّ الذي تقوم عليه هذه الدراسة (Siman-Tov et al., 2023).

ولا تقف البنية عند التعبئة المدنية الطوعية. فقد كشفت إفصاحاتٌ رسمية مودَعة لدى وزارة العدل الأمريكية بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب عن مستوىً أكثر تنظيماً من توظيف المؤثّرين. إذ سجّلت شركة Bridges Partners نفسها للعمل لصالح الحكومة الإسرائيلية عبر Havas Media Group Germany، وأُرفق بتسجيلها طلبُ حملةٍ باسم Esther Project. وأدقّ ما في الوثيقة ليس حجم الميزانية، بل تفصيلُها مراحلَ العمل: تطويرُ الفكرة مع كلّ مؤثّر، ومواءمةُ المؤثّرين مع شركاء محتوى إسرائيليين، وكتابةُ المنشور الأول، ثمّ توسيعُ شبكة الشراكات وإنتاج دفعاتٍ متتابعة من المنشورات. فهذه مراحلُ تنسيقٍ تحريريّ لا مجرّد تمويلٍ لإعلان؛ إذ يفترق شراء المساحة عن المشاركة في صياغة المضمون. أمّا الميزانية فتبلغ 900 ألف دولار للمدّة من يونيو إلى نوفمبر 2025. ولا تسمّي الوثائق المؤثّرين المشاركين، ولم يُسجَّل من المتعاقدين وكيلاً أجنبياً إلّا شريكٌ واحد (U.S. Department of Justice, 2025). وأمّا الرقم المتداول بشأن سبعة

آلاف دولار للمنشور فليس بنداً تعاقدياً، بل تقديرٌ صحفيّ مستخرَجٌ من الموازنة وحجم الإنتاج المتوقَّع (Cleveland-Stout, 2025).

وتظهر آليةٌ ثالثة في إدارة الوصول إلى الحدث نفسه، لا في إنتاج الرسالة الرقمية فحسب، وتتوزّع على جهتين حكوميتين مختلفتين. ففي يوليو 2025 نُشرت من جهة وزارة الخارجية نيّةُ تعاقدٍ لرحلةٍ حملت رسمياً اسم America First MAGA Influencer Trip في سياق استهداف مؤثّرين محافظين أمريكيين (Government of Israel, Ministry of Foreign Affairs, 2025; Al Jazeera, 2025). وفي أغسطس 2025 رتّبت وزارة شؤون الشتات دخول عشرةٍ من صانعي المحتوى الأمريكيين والإسرائيليين إلى قطاع غزة لإنتاج موادّ من مواقع توزيع المساعدات، وأعلنت أنّ الجولة جزءٌ من مواجهة ما سمّته "حملة الجوع"؛ وجرى ذلك مع استمرار منع الصحفيين الدوليين من الدخول، وبعد إعلان المجاعة رسمياً من الجهة الأممية المختصّة، ثمّ نازعت منظماتٌ إنسانية عدّة ما عرضته تلك المواد (Haaretz, 2025; France 24, 2025). وتعدّدُ الجهات المنفِّذة هنا دليلُ منظومةٍ لا مبادرةٍ عارضة.

وهنا تصبح المسألة الصحفية أدقّ من سؤال: هل الصورة حقيقية؟ فقد تكون الصناديق التي تظهر في الفيديو موجودةً فعلاً، ويظلّ الإطار مضلّلاً إذا كان اختيار المكان، وحدود الحركة، وما يُسمح بتصويره، وما يقع خارج الكادر، قد حُدّد مسبقاً بواسطة طرفٍ في النزاع. وبذلك لا يكون التحقّق من صدق الجزئية كافياً؛ بل يلزم التحقّق من شروط إنتاجها ومصدر الوصول وسياقها وما استُبعد من مجال الرؤية.

ومن ثمّ، لا يُثبت وجودُ منظومة التأثير انحيازَ كلّ وسيلةٍ تنقل مادّةً صادرة عنها، ولا يجعل كلّ مضمونٍ دعايةً لمجرّد مصدره. لكنّه يغيّر عبء الإثبات التحريريّ: فكلّما اتّسعت المسافة بين المموّل الظاهر والمنتج النهائي، ومرّت الرسالة عبر مؤثّرٍ أو مبادرةٍ مدنية أو وصولٍ ميدانيّ مُدار، ازدادت الحاجة إلى كشف سلسلة المنشأ، والتحقّق المستقلّ، وفحص الإطار، والبحث عمّا لا تعرضه المادّة بقدر البحث عمّا تعرضه. وهنا يتّصل المثال مباشرةً

بمفهوم انحراف المصلحة الإعلامية: فالانحراف قد لا يقع في كذب الواقعة، بل في منح جزءٍ صحيح من الواقع قيمةً تمثيلية لا يستحقّها، أو في إعادة إنتاج إطارٍ صُمّم خارج غرفة الأخبار ثمّ دخل إليها بعد أن ضعفت دلالة مصدره. وهذا هو الفارق بين صحّة المادّة وسلامة القرار الإعلاميّ باستخدامها.

2.3. أنماط انحراف المصلحة الإعلامية في التغطية الدولية

لا تقدّم هذه النقطة مسحاً أصلياً للتغطية، بل تركيباً نقدياً للأنماط التي كشفتها الأدبيات والدراسات السابقة. ومن ثمّ فعبارة "أنماط الانحراف" تحيل إلى صيغٍ قابلة للرصد تكرّرت في نتائج منشورة أو في نماذج موثّقة، ولا تعني أنّ جميع المؤسسات الدولية مارستها بالدرجة نفسها.

أولاً: التماثل الزائف بين طرفَي حربٍ غير متكافئة. لا يصبح ذكر معاناة الطرفين في المادة الواحدة تماثلاً زائفاً بمجرّده؛ فالصحافة ملزمة بإظهار الخسارة الإنسانية أياً كان موقعها. إنّما يقع الانحراف حين تُسوّى البنية السببية والقانونية والقدرة العسكرية بين الطرفين، أو يُستدعى حدثٌ مقابل لا لإكمال الفهم بل لتعطيل الحكم الأخلاقي على الواقعة الحاضرة. والفرق جوهريّ بين التوازن بوصفه تعدّداً للمصادر، وبين المعادلة التي تزيل الاحتلال والحصار وتفاوت القوة من تفسير الحدث. فالعدالة في التغطية لا تزن المساحات حسابياً، بل تزن الادّعاءات بالأدلة والوقائع بسياقها.

ثانياً: تفريد الضحية في جهةٍ وتذويبها في أخرى. يحدث هذا النمط حين تُقدَّم ضحيةٌ باسمٍ وصورةٍ وعائلةٍ ومسار حياة، بينما تظهر الضحية الأخرى رقماً مجموعاً أو كتلةً بلا ملامح. ولا يُعاب استخدام الأرقام؛ فهي ضرورية لإظهار حجم الكارثة، لكنّ الاقتصار عليها يضعف الاعتراف بالفرد ويحوّل التفاوت الإنساني إلى إحصاءٍ مجرّد. وقد رصدت ورقة الشبلي وكاسارا وماس، في نسختها الثالثة المنقّحة المنشورة في فبراير 2026، ثلاثة فروق منهجية في العينة التي درستها: زيادة تفريد الضحايا الإسرائيليين، واستدعاء السابع من

أكتوبر في موادّ الضحايا الفلسطينيين على نحوٍ يوازن المعاناة رغم تفاوتها، واستعمال لغةٍ أشدّ تشكّكاً في أعداد القتلى الفلسطينيين ومصادرها. ووُجدت هذه الأنماط أضعفَ أو غائبةً في الجزيرة الإنجليزية. ومع أهمية حجم العينة، تبقى الورقة غير محكّمة، ولذلك تُقرأ مع الأدلة النوعية ولا تُحمَّل وحدها ما يتجاوز طبيعتها الأولية (AlShebli et al., 2026). ويتّسق اتجاهها العامّ مع نتائج التحليل الكمّي الذي أظهر التفاوت في كثافة الذكر وفي توزيع المفردات عالية الشحنة (Johnson & Ali, 2024).

ثالثاً: التشكيك غير المتكافئ في المصادر. التشكّك الصحفيّ شرطٌ من شروط المهنة، لكنّ المشكلة تبدأ حين يصير انتقائياً: تُقبل رواية الطرف الأقوى بسرعةٍ لأنّها صادرةٌ عن جيشٍ أو حكومة، بينما تُحاط رواية الضحية بسلسلةٍ من التحفّظات اللغوية، حتى حين تؤكّدها منظماتٌ دولية أو صحفيون ميدانيون أو أطباء. وفي حالة غزة تضاعف هذا الخلل بسبب تقييد وصول الصحفيين الأجانب إلى الميدان واعتماد العالم على الصحفيين الفلسطينيين والمؤسسات المحلية؛ فصار الاعتماد الاضطراريّ على المصدر المحليّ ذريعةً للتشكيك فيه، لا سبباً لمزيد الحذر من رواية القوة. والصواب المهنيّ أن يُعامَل المصدر العسكريّ طرفاً في الصراع لا حَكَماً عليه، وأن تُعامَل المصادر المحلية مصادرَ ميدانية واقعةً تحت الخطر تحتاج تحقّقاً متقاطعاً لا إلغاءً مسبقاً.

رابعاً: نزع السياق التاريخيّ والسياسيّ. لا يقتصر الانحراف على ما يُقال، بل يشمل ما يُحذف. فقد تُعرض الحرب كأنّها بدأت فجأةً في تاريخٍ بعينه، دون ذكر الاحتلال والحصار والسيطرة الممتدّة، فتتحوّل الضحية إلى بادئٍ بالعدوان، ويصير الفعل الفلسطينيّ حدثاً بلا تاريخ بينما يصير الفعل المقابل "ردّاً" له تاريخٌ يبدأ من لحظةٍ مختارة. واستحضار السياق يذكّر بأنّ الخبر بلا سياقٍ قد يكون مضلّلاً وإن صدق في جزئياته؛ فالمعلومة قد تصدق منفردةً وتكذب في بنيتها حين تُنتزع من ظرفها. ولهذا النمط سندٌ تجريبيّ سابق على الحرب الحالية، إذ ربطت دراسات مجموعة غلاسكو غيابَ السياق بضعف فهم الجمهور لطبيعة الاحتلال (Philo & Berry, 2004, pp. 212–218). ويتّصل به ما

كشفه تسريب التوجيهات الأسلوبية الداخلية من تقييدٍ لاستعمال أوصافٍ قانونية مقرَّرة، مثل "أرض محتلّة"، في وصف الحالة الفلسطينية (Scahill & Grim, 2024).

ويتّصل بهذه الأنماط بُعدٌ معرفيّ سابق عليها: إسكات الشاهد الميداني أو إضعاف صفته ومصداقيته. فقد وثّقت لجنة حماية الصحفيين أنّ عام 2025 شهد مقتل 129 صحفياً وعاملاً إعلامياً حول العالم، وهو أعلى رقمٍ سنويّ منذ بدء إحصاءاتها عام 1992، وأنّ إسرائيل كانت مسؤولة عن نحو ثلثي القتلى في عامَي 2024 و2025، مع غياب المحاسبة في حالات الاستهداف التي وثّقتها اللجنة (CPJ, 2026a). وفي 25 يونيو 2026 أعلنت اللجنة مراجعةً كاملة لقاعدة بياناتها الخاصة بغزة بعد ظهور معلوماتٍ جديدة، وأكّدت في الوقت نفسه أنّ منهجها يستبعد من يشاركون مباشرةً في الأعمال القتالية وأنّ المراجعة لا تعني التسليم برواية أيّ طرف (CPJ, 2026b). وتكمن صلة هذا الجدل بموضوع الدراسة في أنّ النزاع على تعريف "الصحفي" ليس إجرائياً فحسب؛ فحين يُقتل الشاهد أو يُمنع من الوصول أو تُسحب عنه الصفة بغير معيارٍ شفاف، تضيق مصادر المعرفة المستقلة ويتّسع اعتماد العالم على البيان العسكري. لذلك وُصف هذا الاستهداف الأوسع لشروط الشهادة والحقيقة بمفهوم "إبادة الحقيقة" (alethocide) (Jones, 2026).

2.4. إعادة إنتاج الرواية الإسرائيلية في الإعلام العربي والفلسطيني

تنتقل هذه النقطة من نقد الرواية المنتَجة خارج المجال العربي والفلسطيني إلى فحص الشروط التي قد تسمح بإعادة إنتاجها داخله. غير أنّ درجة الإثبات هنا تختلف عمّا سبق: فالدراسة لم تبنِ عيّنةً من وسائل عربية أو فلسطينية، ولذلك لا تقرّر أنّ النمط شائع ولا تنسبه إلى مؤسسةٍ بعينها. وما تقدّمه هو نموذجٌ تفسيريّ يحدّد صور الانتقال ومؤشرات التعرّف إليها، تمهيداً لاختبارها في دراسةٍ تطبيقية مستقلة. وهذه الحدود لا تضعف نقد الذات، بل تحرّره من التعميم والانطباع.

2.4.1. التمييز بين النقل والتبنّي والتضخيم

ليس كلّ نقلٍ لروايةٍ عسكرية إعادةً لإنتاجها؛ فالقول الصادر عن طرفٍ في الحرب قد تكون له قيمة خبرية في ذاته. لكن، لا يكفي في المقابل تقسيم التغطية إلى "نقل" و"تبنٍّ"؛ إذ تكشف الممارسة عن منطقةٍ وسطى واسعة تحتفظ فيها الوسيلة بالنسبة الشكلية إلى المصدر، بينما تمنح معجمه أو تفسيره قدراً مرتفعاً من البروز. ولكي لا تختلط المشروعية المهنية بالوظيفة الدعائية، **تقترح الدراسة أربع درجاتٍ متمايزة:**

جدول (1): مستويات المسافة التحريرية عن رواية المصدر ودرجات إعادة إنتاجها

المستوى	طبيعتها	العلامة الفارقة	الحكم التحليلي
النقل المنسوب	عرض ادّعاء المصدر بوصفه قولاً له	نسبة واضحة، وبيان صفة المصدر ودرجة التحقق، وإتاحة ما يناقض الادّعاء	لا يُعدّ إعادة إنتاج في ذاته، ما لم يقع الضرر بمجرّد التداول
النقل غير المفكَّك	إعادة القول مع نسبته من غير تفكيك	غياب فحص المصطلح، وعدم إظهار ما يفترضه ويستبعده	لا تثبت التبنّي، لكنّها تترك حكم المصدر عاملاً بلا فحص
التبنّي الإطاري	انتقال وصف المصدر وحكمه السببي أو الأخلاقي إلى الوسيلة	ظهور وصف المصدر في عنوان الوسيلة ولغتها بوصفه حقيقة مقرَّرة	صورة مباشرة من إعادة الإنتاج
التضخيم الوظيفي	توسيع الأثر النفسي أو الأمني بالتكرار أو الإبراز أو الصورة	عدم التناسب بين بروز الادّعاء ودرجة التحقق أو	قد تتحقّق إعادة الإنتاج وظيفياً حتى مع بقاء النسبة

المستوى	طبيعتها	العلامة الفارقة	الحكم التحليلي
		بروز ما يناقضه، ولو أُلحق به تحفّظ متأخّر	

وبذلك لا يحدّد الانحرافَ حضورُ الرواية وحده، بل مقدار المسافة النقدية بينها وبين بناء المادة الإعلامية.

2.4.2. المصطلح العسكري بوصفه حاملاً للإطار

قد تتحوّل الوسيلة العربية أو الفلسطينية، تحت ضغط السرعة والترجمة العاجلة والحاجة إلى عنوانٍ مكثّف، وأحياناً بسبب موقفٍ تحريريّ أو سياسيّ سابق، إلى فضاءٍ لإعادة تداول معجمٍ صيغ أصلاً داخل خطابٍ عسكريّ ذي وظائف سياسية ونفسية. وتظهر المشكلة في ألفاظٍ مثل "تحييد"، و"هدف نوعي"، و"عملية دقيقة"، و"بنية إرهابية"، و"إنذار قبل القصف"، و"القضاء على المنفّذين"، حين تنتقل من قول المصدر إلى لغة الوسيلة نفسها. فهذه الألفاظ لا تكتفي بتسمية الواقعة، بل قد تُضمّن وصفها حكماً مسبقاً على المستهدَف، وطبيعة الفعل، ودرجة مشروعيته؛ فتجعل القتل "تحييداً"، والقصف "عملية دقيقة"، والمكان المدني "بنية إرهابية"، وقد تدفع بذلك النتيجة الإنسانية إلى الهامش أو تخفّف من حضور فكرة العدوان إلى خلق بيئةٍ نفسية لتبريره في إدراك القارئ.

ويتّضح موضع الإشكال في مقارنةٍ بسيطة بين قولنا: "قال/زعم/ادّعى الجيش إنّها عملية دقيقة"، وقولنا: "نفّذ الجيش عملية دقيقة". فالفرق بين الصيغتين ليس أسلوبياً؛ ففي الأولى نعرف ما يقوله المصدر أي الجيش، ونضعه في سياق التحقّق، وفي الثانية يبدو أنّنا نعرف صفة العملية ذاتها. ومكمن الإشكال أن **تُبيَّض رواية** المصدر فتُعرض واقعةً بعد أن

كانت دعوى؛ إذ تنقلب الدعوى واقعةً بمجرّد سقوط فعل الإسناد، من غير أن تُضاف معلومة واحدة. ويزيد الأمر دقّةً أنّ هذا التدفّق أحاديّ الاتجاه؛ فالإعلام الإسرائيلي لا يُدخل الرواية الفلسطينية إلى لغته ولا ينقل معجم الإعلام العربي والفلسطيني، بينما يجري النقل المعاكس بكثافة. فالمسألة ليست تبادلاً بين معجمين، بل انتقالاً في اتّجاهٍ واحد. وتؤدّي هذه المفردات وظائف دلالية متمايزة يمكن تفكيكها على النحو الآتي:

جدول (2): الوظائف الدلالية والتأطيرية المحتملة لبعض مفردات الخطاب العسكري

الصيغة	رسالة النص: ما تبدو أنها تقوله	الافتراض الذي قد تمرّره ضمناً
"تحييد"، "القضاء على"، "تصفية"	إنهاء خطر أو تهديد	أنّ المستهدَف كان تهديداً مشروع الاستهداف، مع إبعاد فعل القتل نفسه عن مركز الجملة
"عملية دقيقة"، "ضربة دقيقة/موجّهة"	وصف تقني للعملية	أنّ القوة مارست التمييز والسيطرة في استخدام القوة، حتى قبل التحقّق المستقلّ من النتائج
"بنية إرهابية"، "هدف إرهابي"	تصنيف للمكان أو الهدف	أنّ المكان أو الشخص اكتسب صفةً عسكرية تبرّر استهدافه، بدل بقاء هذه الصفة ادّعاءً يحتاج إلى التحقّق
"إنذار مسبق"، "إخلاء السكان"، "منطقة إنسانية"	إجراء وقائي أو وصف لمكان مخصّص للحماية	أنّ فرصة النجاة قد أُتيحت للمدنيين، بما قد ينقل جانباً من مسؤولية النتيجة إلى من لم يغادر أو لم يتمكّن من المغادرة

الصيغة	رسالة النص: ما تبدو أنها تقوله	الافتراض الذي قد تمرّره ضمناً
"تطهير"، "تأمين المنطقة"، "السيطرة العملياتية"	نتيجة أو هدف عسكري	تصوير المكان بوصفه مشكلة أمنية ينبغي تنظيفها أو إخضاعها، لا حيّزاً مدنياً يعيش فيه سكان ويتحمّلون نتائج العملية

ولا يكون العلاج بالضرورة في إنشاء معجمٍ تعبويّ مضادّ، وإن كانت الاستراتيجية الإعلامية المنظَّمة تستدعي استراتيجية إعلامية مقابلة؛ وإنّما يبدأ، في المستوى التحريري، بردّ الواقعة إلى وصفها المثبت، ونسبة التوصيف الخلافي إلى قائله، وإبراز الأثر الإنساني في موضعه الطبيعي من القصة، بحيث لا يحلّ تفسير الفاعل محلّ الواقعة نفسها ولا يطغى عليها. على أنّ هذه القاعدة لا تقتضي تسويةً لغوية بين طرفين، ولا تمنع الوسيلة من استعمال أوصافٍ لها سندٌ مستقلّ. فالمعيار ليس شدّة اللفظ، بل المرجعية التي تثبته ومصدر الحكم الذي يسنده. فوصفُ الفعل بأنّه "دقيق" دعوى يُطلقها طرفٌ في النزاع عن فعله هو، ولا سبيل إلى التحقّق منها استقلالاً لحظة النشر، فتلزمها النسبة. ومن هذا الباب وصفُ "المنطقة الإنسانية"؛ فقولنا "مواصي خان يونس" تسميةٌ للمكان، أمّا وصفها بالإنسانية فدعوى تتضمّن أنّها مخصَّصة لحماية المدنيين وأنّ الانتقال إليها يحقّق قدراً من الأمان، وهي دعوى قرّرها الاحتلال لا جهةٌ مستقلة. أمّا وصف الوضع بأنّه احتلال فمقرَّرٌ في القانون الدوليّ ومسنودٌ بأحكامٍ وقراراتٍ صادرة عن هيئاتٍ دولية وقضائية مختصة، وليس دعوى طرف؛ فاستعماله وصفٌ للواقع القانونيّ لا تبنٍّ لرواية.

ويقترح الباحث أن تُفرد لهذه الآلية دراسة مستقلة؛ أي انتقال المعجم من كلام المصدر إلى صوت الوسيلة، تتتبّع مسارات هذا الانتقال، وتفصّل درجاته، وتبني مؤشراتٍ

قابلة للقياس تميّز بين النقل المنسوب، والنقل غير المفكَّك، والتسرّب المعجمي، والتبنّي الإطاري.

2.4.3. الرواية الأمنية وإدارة الشك الداخلي

يشتدّ الخطر حين تُعامَل الرواية الأمنية عقب اغتيالٍ أو استهدافٍ نوعيّ خبراً مكتملاً، وخصوصاً الروايات التي تفسّر النجاح بـ"اختراقٍ داخلي" أو "دور عميل" قبل ظهور دليلٍ مستقلّ. لا تنفي الدراسة احتمال الاختراق في سياق احتلالٍ طويل، ولا تدعو إلى إخفاء خللٍ ثبت؛ إنّما تميّز بين معرفةٍ أمنية محدّدة وبين سرديةٍ تنقل مركز التفسير من قدرة الخصم التقنية والاستخبارية إلى اتهام المجتمع بذاته. وقد أشار معجم المصطلحات السياسية الفلسطينية الصادر عن PASSIA إلى أنّ استخدام العملاء يؤدّي، إلى جانب الوظيفة المعلوماتية، دوراً في خلق عدم الثقة والارتباك وتقويض الثقة الجمعية بالنفس داخل المجتمع الفلسطيني (PASSIA, 2019, p. 36).

وتُرصد قابلية المادة لأداء هذه الوظيفة عبر خمس علاماتٍ متضافرة: **أسبقية التفسير على التحقق**؛ و**غياب النسبة** أو تأخّرها عن العنوان؛ و**الانتقال من الجزء إلى الكل** بحيث تتحوّل حادثةٌ محتملة إلى وصف المجتمع بأنّه "مخترَق"؛ و**حذف البدائل التفسيرية** مثل المراقبة الجوية واعتراض الاتصالات وتحليل البيانات والعمل الاستخباري طويل المدى؛ و**اختلال التناسب في الإبراز والتكرار** بين الادّعاء وتفنيده. ولا تكفي علامةٌ واحدة لإثبات إعادة الإنتاج، فقد تنتج عن ضعفٍ مهنيّ أو ضغطٍ زمني، لكنّ تضافرها –وخاصةً تعميم الجزء مع حذف البدائل– يقوّي الاستدلال على انتقال المادة من خبرٍ أمنيّ إلى إطارٍ نفسيّ.

وتقدّم محاولة اغتيال محمد الضيف (قائد الجهاز العسكري لحماس) في خان يونس مثالاً أكثر اتصالاً بهذا النمط، حيث يُساق هذا المثال شاهداً على بنية الانتقال في مادّتين بعينهما، لا حكماً على سياسة المؤسستين اللتين شملهما. ففي يوم الهجوم، 13 يوليو 2024، نقلت وكالة "معاً" الرواية الإسرائيلية بأنّ الغارة نُفّذت بعد تلقّي "معلومات

استخباراتية تمّ التحقّق منها"، مع بقاء مصدر هذه المعلومات مجهولاً وعدم تأكّد الجيش آنذاك من مصير الضيف؛ كما أوردت الوكالة نفي حماس للرواية الإسرائيلية وربطها بمحاولة تبرير المجزرة (Maʿan News Agency, 2024). وبعد نحو شهر، انتقل التفسير في "العربية.نت/الحدث" إلى مستوىً أكثر تحديداً، إذ حملت مادّةٌ عنواناً يقرّر أنّ "ساعي بريد من القسام كان وراء اغتيال الضيف"، ونسبت إلى مصادر غير مسمّاة أنّ الساعي دلّ على مكان اجتماعه برافع سلامة (Al-Ḥadath, 2024). ولا يتعلّق موضع النقد هنا بإثبات استحالة وجود اختراقٍ داخلي، بل بالمسافة بين قوة الادّعاء وقوة الدليل المنشور: فحين تتقدّم فرضية "العميل" من احتمالٍ أمنيّ يحتاج إلى التحقّق إلى عنوانٍ سببيّ مقرَّر، ينتقل مركز تفسير نجاح الخصم إلى الداخل، بما يجعل المادة قابلة لأداء وظيفةٍ أوسع من نقل المعلومة، هي تعميم الشكّ في قنوات الاتصال والأفراد المحيطين بالمقاومة. ويزداد ذلك أهميةً لأنّ الهجوم نفسه وقع في منطقةٍ مكتظّة بالنازحين وأدّى، وفق الأمم المتحدة، إلى استشهاد 90 شخصاً وإصابة 300 آخرين (OCHA, 2024).

2.4.4. من الخبر الأمني إلى الأثر النفسي

تتجاوز الرواية الأمنية وصف كيفية وقوع الحدث حين توحي بأنّ الخيانة كامنةٌ في الداخل وأنّ الثقة بين الناس مستحيلة. وإذا تلقّاها الجمهور من وسيلةٍ قريبة منه، اكتسبت شرعيةً إضافية؛ إذ تبدو كأنّها تشخيصٌ ذاتيّ لا رسالةٌ صادرة عن الخصم. هنا لا يكون الضرر في معرفة احتمال الخلل، بل في تحويل الإمكان إلى يقين، والحالة إلى هوية، والثغرة القابلة للفحص إلى حكمٍ شامل على المجتمع. وقد يظلّ الخبر صحيحاً في جزئه، بينما يكون أثر بنائه أقرب إلى تعميم العجز والخوف منه إلى تمكين الجمهور من فهم ما وقع. على أنّ إثبات هذا الأثر في الجمهور يحتاج منهجياً إلى دراسة استقبالٍ أو بياناتِ جمهور؛ ولذلك يقتصر التحليل هنا على القول إنّ بناءً معيّناً قابلٌ لأداء هذه الوظيفة، لا أنّه أثبت حدوثها.

2.4.5. النقد الحضاري للوعي وحدوده المنهجية

يساعد التراث النقدي المتّصل بابن خلدون ومحمد الغزالي ومالك بن نبي على تفسير إمكان انتقال حكم الغالب إلى وعي المغلوب. فقد ربط ابن خلدون اقتداء المغلوب بالغالب باعتقاد الكمال فيه (Ibn Khaldūn, 1988, Vol. 1, p. 184)، ونبّه الغزالي إلى أثر الغزو الثقافي في زعزعة الثقة بالنفس والمرجعية (Al-Ghazālī, 2005, pp. 86–87)، وصاغ مالك بن نبي "القابلية للاستعمار" بوصفها عاملاً داخلياً يسمح للضغط الخارجي بأن يتجاوز الأرض إلى الوعي (Bin Nabī, 1986, pp. 152–155). ولا يجوز استعمال هذه المفاهيم لتحميل الضحية مسؤولية الهيمنة أو تفسير كلّ خطأ تحريريّ بمرضٍ حضاريّ؛ فالاعتماد على المصادر الرسمية قد ينتج أيضاً من انقطاع الوصول، ونقص الموارد، وضغط المنصات، وضعف التدريب، والبحث عن السبق. وقيمة النقد الحضاري هنا أنّه يضيف سؤال استقلال المرجعية إلى الأسئلة المهنية، لا أنّه يحلّ محلّ تحليل المؤسسة والاقتصاد والتقنية.

وعلى هذا الأساس، تصبح إعادة إنتاج رواية القوة احتمالاً مركّباً: قد تبدأ بقيدٍ مهنيّ، ثمّ تتعمّق حين يُقبل إطار الغالب بوصفه الوصف الطبيعي الوحيد للواقع. وعندئذٍ يلتقي نقد الأداء الإعلامي باستعادة القدرة على رؤية الذات والحدث من داخل معيارٍ مستقلّ، من غير إنكار الوقائع المؤلمة ولا تجميل الإخفاقات. فالنقد المسؤول يحدّد الواقعة ودليلها ونطاقها، أمّا جلد الذات فيقفز من الواقعة إلى الهوية ومن التقصير الجزئي إلى فساد الجماعة كلها.

2.4.6. بين كشف الخلل وخدمة الحرب النفسية

لا ينبغي أن يقود الخوف من الحرب النفسية إلى التستّر على الأخطاء؛ فالإعلام المسؤول لا يكذب على جمهوره بحجة رفع المعنويات، ولا يخفي ما ثبت بحجة صون الثقة. والفرق في المنهج: يُكشف الخلل بعد تحقّقٍ مستقلّ وبصياغةٍ تحدّد درجة اليقين ونطاق المسؤولية،

وتذكر البدائل التفسيرية، وتحمي خصوصية الأفراد والعائلات. أمّا خدمة الحرب النفسية فتقع حين يُنقل التسريب كما هو، أو تُضخَّم فرضية الخيانة، أو يُترك العنوان ليقرّر ما يتراجع عنه المتن لاحقاً. وبذلك يتوازن حقّ الجمهور في معرفة ما ثبت مع واجب عدم تحويل المعلومة غير المكتملة إلى شكٍّ عامّ.

2.5 نحو ميزانٍ مصلحيّ تحريريّ في مواجهة الحرب النفسية

تكشف النقاط السابقة أنّ الصدق، على ضرورته، لا يستنفد المعيار التحريري؛ فقد تكون الواقعة صحيحة، بينما يظلّ تفسيرها من إنتاج طرفٍ في الحرب، وقد تكون المعلومة صحيحة في حدودها الجزئية، ثمّ يوسّع العنوان دلالتها إلى ما لا تسنده، وقد يكون أصل النشر مشروعاً، لكن صياغته أو تفاصيله أو توقيته تمنح المادة أثراً نفسياً أو عملياتياً يتجاوز وظيفتها الإخبارية. ومن ثمّ لا يعود السؤال المهنيّ مقتصراً على: هل الخبر صحيح؟ بل يتّسع إلى منظومةٍ مترابطة من الأسئلة: ماذا نعرف على وجه التحقّق؟ من أنشأ الادّعاء أو التفسير؟ هل فُصلت الواقعة المثبتة عن تأويل المصدر؟ ما الإطار الذي تنتظم فيه المادة؟ ما قيمتها العامة؟ وما الضرر المرجّح الذي قد ينشأ من صياغتها أو تفاصيلها أو توقيتها؟

وهذا الانتقال من فحص صدق المعلومة إلى فحص بنيتها الإطارية ووظيفتها الاتصالية يجد سنده في أدبيات الاتصال المعاصرة. فقد بيّن روبرت إنتمان أنّ التأطير لا يقتصر على نقل الوقائع، بل يقوم على انتقاء جوانب من الواقع وإبرازها بما يؤثّر في تعريف المشكلة، وتشخيص أسبابها، وتقويمها، واقتراح سبل التعامل معها (Entman, 1993, pp. 52–54). **كما ميّزت كلير واردل وحسين درخشان بين ثلاثة أنماط مختلفة من اضطراب المعلومات:**

- المعلومة الخاطئة (misinformation)؛
- والمعلومة المضلِّلة عمداً (disinformation)؛
- والمعلومة الصحيحة التي تُستخدم بقصد الإضرار (malinformation)؛

وهو تمييزٌ يلفت إلى أنّ صحّة المعلومة لا تكفي وحدها للحكم على سلامة استخدامها أو أثرها (Wardle & Derakhshan, 2017, pp. 20–29).

بناءً على ذلك، تقترح الدراسة ميزاناً مصلحياً تحريرياً يقوم على أربعة أبعاد متكاملة: سلامة المعرفة، والاستقلال الإطاري، وتقدير المآل والتناسب، وحفظ الثقة الجمعية المسؤولة. ولا تُضاف هذه الأبعاد بوصفها قائمةً أخلاقية بعد اكتمال الخبر، بل بوصفها مراحل في اتخاذ القرار تبدأ من منشأ المادة، وتمرّ بدرجة ثبوتها ولغتها وسياقها، وتنتهي بأثر نشرها وخيارات تقليل الضرر. وبهذا يصبح حقّ الجمهور في المعرفة مقترناً بشروط إنتاج معرفةٍ صادقة وعادلة، لا مجرّد زيادة كمية المعلومات المتداولة.

ويستند الميزان إلى حاكماتٍ قيمية يمكن تأصيلها داخل الدراسة نفسها: **الحق والشهادة** بما يوجبان التبيّن وعدم القول بلا علم؛ و**القسط** بما يمنع الحياد الشكلي من حجب اختلال القوة؛ و**الكرامة** بما يصون إنسانية الضحية وخصوصيتها؛ و**اعتبار المآل والسياق** بما يضبط طريقة النشر وتوقيته؛ و**الاتساق** بما يمنع اختلاف معيار التحقّق والإنسانية باختلاف هوية الضحية. ويترجم بُعد سلامة المعرفة الحقَّ والشهادة، ويترجم الاستقلالُ الإطاري القسطَ، ويترجم تقديرُ المآل مسؤوليةَ الأثر، فيما يحفظ البعد الرابع الثقةَ الجمعية من التطمين الكاذب ومن التعميم الهدّام معاً.

2.5.1. سلامة المعرفة والتحقّق المتدرّج

تبدأ سلامة القرار من التعامل مع المصدر العسكري أو الأمني بوصفه فاعلاً في النزاع، له أهداف عملياتية وسياسية وإدراكية، لا بوصفه قناةً محايدة للمعلومات. والمطلوب هو تتبّع مسار المعلومة: من أنشأها، ومن حوّلها إلى منتجٍ إعلاميّ، ومن أعاد توزيعها، وما صلة كلّ حلقةٍ بالفاعل الأول. ويفيد التمييز الذي وضعه واردل ودراخشان بين مراحل الإنشاء والإنتاج والتوزيع في كشف الحالات التي تبدو فيها الرواية متعدّدة المصادر، مع أنّها تعود في حقيقتها إلى منشأٍ واحد، كما يفسّر كيف تتحوّل وسائل الإعلام، بقصدٍ أو من دونه، إلى

عوامل تضخيمٍ لمادةٍ صُنعت خارجها (Wardle & Derakhshan, 2017, pp. 20–29). ويترتّب على هذا الفهم أن تنعكس درجة التحقّق في لغة الخبر نفسه. فالمعلومة إمّا مؤكَّدة بأدلة مستقلة، أو مرجَّحة بقرائن لم تكتمل، أو غير متحقّقة، أو متنازَع عليها؛ ولا يجوز أن تُصاغ المراتب الأربع بلسانٍ واحد.

وتزداد خطورة هذا الانتقال في البيئات المشحونة، لأنّ الخبر لا يظلّ معلَّق الأثر إلى أن يُتحقَّق منه. فقد يستمرّ حضور المعلومة المضلِّلة في استدلال المتلقّي حتى بعد تصحيحها، وهو ما تصفه بحوث علم النفس المعرفي بأثر الاستمرار بعد التصحيح (Ecker et al., 2022). كما أنّ تكرار العبارة يرفع درجة ألفتها وسهولة معالجتها، وقد يزيد قابليتها للتصديق حتى لدى من يمتلكون معرفةً تناقضها (Fazio et al., 2015). لذلك لا يصلح التفنيد اللاحق ضمانةً كافية لتبرير النشر الأول؛ إذ قد تنتشر الرواية الأولى في عنوانٍ موجز وصورةٍ صادمة، بينما يصل التصحيح متأخّراً، وبمدىً أقلّ، ومن دون أن يزيل الأثر الذي استقرّ في بنية التفسير.

2.5.2. الاستقلال الإطاري

ويُقصد به قدرة الوسيلة على نقل الواقعة دون أن يتحوّل تفسير المصدر لها إلى إطارها التحريري الخاص. فلا تكفي صحة الواقعة لضمان استقلال التغطية؛ فقد تتحقّق الوسيلة من الحدث، ثمّ تعيد إنتاج رؤية الفاعل له عبر المصطلح والعنوان وترتيب التفاصيل. فالإطار لا يكذب بالضرورة، لكنّه يوجّه ما يُرى أولاً، ومن يحتلّ مركز القصة، وكيف تُفهم العلاقات السببية والأخلاقية بين أطرافها (Entman, 1993, pp. 52–54). ويتحقّق الاستقلال الإطاري حين تبني الوسيلة الخبر من الوقائع المثبتة، لا من تفسير المصدر لها؛ فتنسب إليه ادّعاءاته وأوصافه، ولا تسمح بانتقالها إلى صوتها التحريري من غير تمحيص، حيث تُنسب الادّعاءات والأوصاف الخلافية إلى أصحابها، ويُردّ الحدث إلى ما أمكن إثباته، مع إبراز نتائجه الإنسانية في موضعها الطبيعي من القصة. ولا يقتصر ذلك على اللفظ

المفرد؛ فالعنوان والصورة وترتيب المعلومات وموقع التفنيد وتكرار الادّعاء كلّها تشارك في تشكيل المعنى. ومن ثمّ ينبغي أن يظهر الإسناد حيث يلتقي الجمهور بالادّعاء، وأن تعكس بنية المادة نفسها درجة اليقين الفعلية، لا أن تكتفي بنسبةٍ متأخّرة أو شكلية لا تغيّر أثر الإطار العام.

2.5.3. تقدير المآل والتناسب

لا تنتهي مسؤولية الوسيلة عند التحقّق والإسناد؛ فالمعلومة الصحيحة قد تُنشر بطريقةٍ تجعل ضررها أرجح من قيمتها العامة. وقد يقع الضرر بكشف هويةٍ أو موقع، أو نشر تفصيلٍ يساعد في الاستهداف، أو توسيع مدى رسالة تهديد، أو تحويل شائعةٍ محدودة إلى قضيةٍ عامة، أو عرض مشاهد الإذلال والقتل على نحوٍ يستكمل الغرض النفسي لمنتجها. ولهذا ينبغي أن يدخل المآل في صلب القرار، لا باعتباره رقابةً على الحقيقة، بل بوصفه تقديراً لطريقة حملها.

واعتبار المآل ليس اصطلاحاً مهنياً مستحدثاً، بل أصلٌ أصوليّ مقرَّر؛ فقد قرّر الشاطبي أنّ النظر في مآلات الأفعال "معتبَرٌ مقصودٌ شرعاً"، وأنّ الحكم على الفعل لا ينفصل عمّا يغلب أن يفضي إليه (Al-Shāṭibī, 1997, Vol. 5, pp. 177–178). وأصله في النصّ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (سورة الأنعام: 108)، حيث مُنع فعلٌ قوليّ مشروع في أصله بالنظر إلى مآله. غير أنّ المآل المعتبَر ليس مجرّد توقّع الانزعاج أو الحرج، بل ضررٌ راجح تدعمه قرائن، ويقع أثره أولاً على صيغة الأداء وتوقيته ومقدار التفصيل، لا على أصل الحقّ في المعرفة.

غير أنّ الاحتجاج بالمآل من أكثر أبواب المصلحة قابليةً للتوسّع، إذ قد يتحوّل إلى ذريعةٍ لحجب معلوماتٍ محرجة أو تأجيل مساءلةٍ مستحقة. لذلك لا يكفي القول إنّ النشر "قد يضرّ"، بل ينبغي تحديد قيمة المعلومة للمصلحة العامة، ودرجة ثبوتها، والحاجة إلى نشرها، ثمّ تقدير الضرر من حيث نوعه واحتماله وشدّته، والبحث عن بديلٍ أقلّ ضرراً،

كحذف تفصيلٍ أو حجب هويةٍ أو تأخيرٍ محدود. وبهذا لا ينافس تقدير المآل حقّ الجمهور في المعرفة، بل يضبط ممارسته وفق مبدأ التناسب: فقد يكون نشر حقيقةٍ قاسية واجباً لكشف جريمةٍ أو حماية الناس، بينما تكون بعض التفاصيل، مع صحتها، بلا قيمةٍ معرفية توازي ضررها. فالمعيار هو نشر ما تقوم به المصلحة العامة من الحقيقة، واستبعاد ما لا يضيف إلى الفهم إلّا ضرراً يمكن تجنّبه.

2.5.4. حفظ الثقة الجمعية المسؤولة

لا تعني الثقة الجمعية رضا الجمهور عن التغطية أو إبقاء معنوياته مرتفعة، بل قدرته على الاعتماد على الوسيلة في التمييز بين المعلوم والمحتمل، وبين الخبر والتفسير، وبين النقد الموثَّق وخطاب التقويض. وهي بهذا المعنى موردٌ معرفيّ عامّ؛ يضعف المجتمع بفقده أمام الشائعة والاستقطاب وسوء التقدير. لذلك لا تُبنى الثقة بالتطمين الكاذب أو بإخفاء الإخفاقات، كما لا تُبنى بلغة الانهيار والتعميم التي تجعل كلّ خطأ فساداً شاملاً وكلّ خسارةٍ نفياً للقدرة؛ فكلا المسلكين يشوّه الواقع، أحدهما بالحجب والآخر بالتضخيم.

أمّا النقد المسؤول فيحمي الثقة لأنّه ينطلق من واقعةٍ محدّدة ودليلٍ قابل للفحص، ويفرّق بين الخطأ الفردي والخلل المؤسسي، وبين ما ثبت وما استُنتج، ويضع المسؤولية في موضعها من غير تحويلها إلى إدانةٍ جماعية. أمّا جلد الذات فيقفز من الحادثة إلى الهوية، ومن التقصير الجزئي إلى الحكم على الجماعة كلها، بما قد يخدم منطق الحرب النفسية في تحويل الضعف العارض إلى صفةٍ ذاتية ثابتة. ومن ثمّ يكون الضابط التحريري ألّا يُقال أكثر ممّا تثبته الأدلة، وألّا يُحجب ما يحتاج إليه الجمهور، وألّا تُنزَع الحقيقة من سياقها على نحوٍ يحوّلها إلى أداةٍ لتقويض الفهم والقدرة على الفعل. ولهذا قد يكون الاعتراف بعدم المعرفة، أو تصحيح الخطأ، أو مراجعة التقدير، أكثر حفظاً للثقة من ادّعاء يقينٍ لا يصمد أمام الوقائع.

2.5.5. الاختبار التحريري للميزان

يُترجَم الميزان إلى ثمانية أسئلة قبل النشر: (1) ما الذي ثبت مستقلاً، وما الذي بقي ادّعاءً للمصدر؟ (2) هل تعدّد المصادر حقيقيّ أم يعود إلى منشأٍ واحد؟ (3) هل فُصلت الواقعة عن تفسير الفاعل لها؟ (4) هل يتضمّن العنوان أو المصطلح حكماً غير مثبت؟ (5) ما السياق الذي يغيّر دلالة الخبر إذا حُذف؟ (6) ما القيمة العامة المحدّدة للنشر الآن؟ (7) ما الضرر المتوقَّع، ولمن يقع، وما احتماله وشدّته وقربه؟ (8) هل يوجد بديلٌ أقلّ ضرراً، كحذف تفصيلٍ أو حجب هويةٍ أو تعديل صورةٍ أو تأخيرٍ محدود، يحقّق الغرض الخبري؟ ولا تقوم هذه الأسئلة مقام معادلةٍ حسابية، وإنّما تساعد على كشف أسباب القرار التحريري ومراجعته، حتى لا تتحوّل إتاحة المعلومة في ذاتها إلى مبرّرٍ كافٍ لنشرها بالصورة التي وصلت بها.

2.5.6. القاعدة التشغيلية للميزان

تُعامَل كلّ مادةٍ تصدر عن طرفٍ عسكريّ منخرط في نزاع، أو تُسرَّب من مجاله الأمني والإعلامي، بوصفها اتصالاً استراتيجياً محتمل الوظيفة، لا خبراً محايداً مكتمل الصلاحية للنشر. وهذه قرينةٌ تستدعي الفحص؛ إذ ينبغي التحقّق من أصل المادة، وفصل الواقعة عن تفسير مصدرها، وكشف إطارها، ثمّ تقدير قيمة نشرها والضرر المحتمل منها. وتتأكّد هذه القاعدة في المواد الصادرة عن الاحتلال الإسرائيلي بعد القصف أو الاغتيال أو الاعتقال، أو في ما ينشره عن المستهدَفين والخسائر والبنى العسكرية والانقسامات الداخلية؛ لأنّ إعادة تداول هذه المواد، حتى بقصد تفنيدها، قد توسّع مجال تأثيرها، وتُدخل مصطلحاتها إلى التداول، وتمنحها شرعيةً خبرية لا توفّرها لها منصاتها الأصلية. ولا يعني ذلك تجاهل أخبار الاحتلال حين تكون ذات قيمةٍ خبرية أو تحليلية، بل منع تحوّل الوسيلة من مراقبٍ لها إلى قناةٍ لإعادة توزيعها.

ولا يقود الميزان إلى ثنائية النشر أو المنع؛ فقد تكون النتيجة نشراً كاملاً إذا استقلّت الأدلة وعلت القيمة العامة، أو نشراً مشروطاً يبرز المصدر ودرجة اليقين، أو تعليقاً مؤقتاً حين يكون الادّعاء خطيراً والتحقّق ضعيفاً والضرر قريباً، أو امتناعاً معلَّلاً إذا غابت القيمة المعرفية وغلبت وظيفة التهديد أو الإذلال أو تعريض الأشخاص للخطر. وقد أوصى تقرير Information Disorder بسياساتٍ للصمت الاستراتيجي، وبمسؤوليةٍ خاصة تجاه العناوين وعدم تضخيم المحتوى المصنَّع أو المضلِّل (Wardle & Derakhshan, 2017, pp. 8, 25, 83–84). ومع ذلك يظلّ التعليق أو الامتناع استثناءً مقيَّداً بسببٍ واضح وقابلاً للمراجعة، ولا يجوز أن يتحوّل إلى ذريعةٍ لحماية السلطة أو حجب النقد؛ فالأصل تمكين الجمهور من المعرفة، ولا يُقيَّد النشر إلّا إذا كان الضرر واضحاً ولا يمكن تخفيفه بوسيلةٍ أقلّ تقييداً.

وتضيف الأسئلة الثمانية شرطاً آخر هو توثيق سبب القرار، ودرجة اليقين التي بُني عليها، والبديل الأقلّ ضرراً الذي جرى فحصه. وبذلك تصبح خيارات النشر الكامل أو المشروط أو التعليق أو الامتناع نتائجَ لمسارٍ يمكن مراجعته ومساءلته، لا أحكاماً حدسية تتبدّل بتبدّل الضحية أو ضغط اللحظة. وهنا تظهر وظيفة الميزان: فهو لا يسأل فقط ماذا يُنشر، بل ماذا نعرف، وكيف نرويه، وما أثر نشره، ونوع الثقة التي يصنعها. وتلك القابلية للمراجعة والمساءلة هي ما ينقل "المصلحة" من حجةٍ فضفاضة تُستدعى بعد القرار إلى معيارٍ تحريريّ يضبط كيفية اتخاذه.

3. نتائج الدراسة

انتهت الدراسة، في ضوء أسئلتها وأهدافها، إلى النتائج الآتية:

1. **ينحرف تقدير المصلحة الإعلامية حتى مع صحة المعلومة.** فقد بيّن التحليل أن المشكلة لا تقتصر على الكذب أو الخطأ في الوقائع، بل قد تنشأ من الطريقة التي تُقدَّم بها المعلومة: حين يُعتمد تفسير المصدر العسكري للحدث، أو تنتقل

مصطلحاته إلى لغة الوسيلة، أو تُعرض معاناة غير متكافئة كما لو كانت متساوية، أو يُبرز الجانب الإنساني لضحية ويُختزل الآخر في أرقام، أو يُحذف السياق الذي يمنح الخبر دلالته. من ثمّ، فإن التحقّق من صحة المعلومة شرط أساسي، لكنه لا يكفي وحده؛ إذ تتطلب سلامة التغطية أيضًا استقلال الإطار التحريري، وحضور السياق، والإنصاف في تمثيل الأطراف، وتقدير أثر النشر.

2. **تعمل هندسة الرواية عبر سلسلة مترابطة من أربع حلقات:** المصدر الاستراتيجي، ثم الإطار والمصطلح، ثم التداول والتكرار، وأخيرًا الأثر الإدراكي والثقة الجمعية. وتمثّل حلقة التداول والتكرار نقطة الوصل بين إنتاج الرواية وتأثيرها؛ وهي حلقة لم تُدمج، في الأدبيات التي راجعتها الدراسة، ضمن نموذج تفسيري واحد. فأدبيات العلاقة بين الصحافة والسلطة تركز أساسًا على المصدر، وأدبيات التأطير على بناء النص، بينما تنطلق أدبيات الوعي المقهور من مرحلة التلقي؛ ومن ثمّ، تسهم الدراسة في وصل هذه المستويات ضمن سلسلة تفسيرية واحدة.

3. **أظهر تحليل التغطية الدولية أربعة أنماط مركّبة لانحراف المصلحة الإعلامية** تدعمها الأدبيات والتقارير المنشورة: التماثل الزائف بين طرفين غير متكافئين في القوة؛ والتفاوت في تمثيل الضحايا، بين تفريد بعضهم إنسانيًا واختزال آخرين في أرقام؛ والتشكيك الانتقائي في المصادر؛ ونزع السياق التاريخي والسياسي عن الخبر. ويرتبط بهذه الأنماط عامل بنيوي يؤثر في شروط إنتاج التغطية نفسها، يتمثل في إضعاف الشهادة الميدانية عبر قتل الصحفيين، وتقييد الوصول إلى الميدان، والتشكيك في الصفة المهنية للصحفيين.

4. **صنفت الدراسة المسافة التحريرية بين الوسيلة ورواية المصدر في أربع درجات:** النقل المنسوب، والنقل غير المفكك، والتبنّي الإطاري، والتضخيم الوظيفي. ويتيح هذا التدرّج تجاوز الثنائية المبسطة بين "النقل" و"التبنّي"، من خلال تحديد المراحل الوسيطة التي تنتقل فيها الوسيلة تدريجيًا من نقل الرواية إلى الإسهام في إعادة

إنتاجها. كما أن نسبة المعلومة إلى مصدرها، وإن كانت شرطًا مهنيًا أساسيًا، لا تكفي وحدها لمنع هذا الانتقال؛ إذ قد يحدث "تبييض الرواية" مع بقاء المصدر مذكورًا، عندما تتحول دعواه أو توصيفاته من كلام منسوب إليه إلى وصف تقريري تتبناه المادة الإعلامية.

5. **خلصت الدراسة إلى خمس علامات مترابطة لرصد انتقال الرواية الأمنية من مستوى الخبر إلى مستوى التأطير النفسي:** تقديم التفسير على التحقق، وغياب نسبة المعلومة إلى مصدرها أو تأخرها عن العنوان، وتعميم الجزء على الكل، وحذف البدائل التفسيرية، واختلال التناسب بين إبراز الادعاء وتفنيده. ولا تكفي أي علامة منفردة لإثبات هذا الانتقال، بل تزداد قوة الاستدلال كلما اجتمعت هذه العلامات وتضافرت.

6. **صاغت الدراسة ميزانًا تحريريًا يقوم على أربعة أبعاد:** سلامة المعرفة، والاستقلال الإطاري، وتقدير المآل والتناسب، وحفظ الثقة الجمعية المسؤولة. ويتحوّل هذا الميزان إلى أداة عملية من خلال اختبار يضم ثمانية أسئلة تسبق قرار النشر، وقاعدة تشغيلية تتعامل مع المواد الصادرة عن الأطراف العسكرية بوصفها اتصالًا استراتيجيًا محتمل الوظيفة، ثم تقود إلى أربعة خيارات تحريرية: النشر الكامل، أو النشر المشروط، أو التعليق المؤقت، أو الامتناع المعلَّل والموثَّق.

7. **عيّنت الدراسة خمس نقاط رئيسة للتدخل المهني يمكن عندها الحد من إعادة إنتاج الرواية:** عند المصدر، وعند اللغة، وعند السياق، وعند قرار التكرار والتوقيت، وعند تقدير الضرر. وبذلك ينتقل التحليل من مجرد تشخيص انحياز التغطية إلى تفسير آلية حدوثه وتحديد المواضع التي يمكن التدخل فيها للحد من أثره.

8. **لم تتوصل الدراسة إلى حكم بشأن مدى انتشار أنماط إعادة إنتاج الرواية في المجال الإعلامي العربي والفلسطيني، ولم تنسبها إلى مؤسسة إعلامية بعينها.** وإنما

صاغت نموذجًا تفسيريًا بمؤشرات محددة يمكن اختبارها لاحقًا على عينة مستقلة. ويعكس هذا التحديد احترازًا منهجيًا مقصودًا، يتيح نقد الممارسة الإعلامية من غير تحويل الشواهد الجزئية إلى تعميمات غير مثبتة أو أحكام كلية على المؤسسات.

4. الخاتمة

تنتهي هذه الدراسة إلى أنّ الدفاع عن المصلحة الإعلامية في زمن الحرب لا يقتصر على سؤال صحّة الخبر، بل يمتدّ إلى مساءلة المصدر والإطار والسياق والمآل معاً. فالمصلحة، حين تُترك بلا ضابطٍ قيميّ ومعياريّ، تتحوّل إلى حجةٍ فضفاضة تُستدعى بعد القرار لتبريره، لا إلى معيارٍ يضبط كيفية اتخاذه؛ وهنا تحديداً يقع الانحراف الذي عالجته هذه الدراسة، لا في تزوير الوقائع.

وتتمثّل الإضافة العلمية للدراسة في وصل ثلاثة مستوياتٍ غالباً ما دُرست منفصلة: بنية إنتاج الرواية، وصياغتها الإعلامية، وأثرها في الوعي والثقة؛ ثمّ تحويل هذا الوصل من تفسيرٍ نظريّ إلى أداةٍ تحريرية قابلة للتطبيق والمراجعة. وبذلك لا تكتفي الدراسة بنقد انحياز التغطية، بل تحدّد مواضع التدخّل المهني التي يمكن عندها قطع السلسلة قبل اكتمال أثرها. كما تسهم في توسيع مجال النقد ليشمل المجال الإعلامي العربي والفلسطيني نفسه، لكن بمنهجٍ يرفض التعميم بقدر ما يرفض التبعية لرواية القوة؛ فالنقد المسؤول يحدّد الواقعة ودليلها ونطاقها، أمّا جلد الذات فيقفز من الواقعة إلى الهوية.

وتظلّ لهذه الخلاصة حدودٌ واضحة ينبغي التصريح بها: فالدراسة لم تُبنَ على عيّنةٍ أصلية ممثِّلة، ولم تختبر مؤشرات إعادة الإنتاج في مؤسساتٍ عربية وفلسطينية محدّدة، ولم تتحقّق بعدُ خصائصُ الصدق والثبات للميزان المقترح. ومن ثمّ توصي الدراسة ببحوثٍ لاحقة تسير في ثلاثة اتجاهات: دراسةٌ تطبيقية تقارن عناوين ومتوناً وصوراً ومصادر في عيّناتٍ زمنية محدّدة لاختبار الأنماط الأربعة؛ ودراسةٌ لضبط الأداة تختبر المؤشرات بين محلّلين مستقلّين لقياس ثباتها؛ ودراسةٌ مستقلة تتتبّع انتقال المعجم العسكري من كلام المصدر إلى

صوت الوسيلة وتبني له مؤشراتٍ قابلة للقياس. وبهذه الخطوات يمكن تطوير الميزان من إطارٍ تحليليّ إلى أداةٍ تحريرية قابلة للتقويم داخل غرف الأخبار.

شكر وتقدير

يتقدّم الباحثان بالشكر إلى المعهد العالمي للفكر والحضارة الإسلامية (ISTAC)، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، لتوفيره بيئةً علمية مواتية لإجراء هذا البحث وبناء فكرته، كما يشكران المحكّمين على ملاحظاتهم التي أسهمت في تجويد هذه الدراسة.

تضارب المصالح

يعلن الباحثان ويعترفان بعدم وجود أيّ تنافسٍ في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما يتعلّق بإعداد هذا المقال ونشره.

مساهمات الباحثين

صمّم محمد نائل عمور هذه الدراسة، وجمع مادّتها العلمية والدراسات السابقة، وأجرى التحليل، وكتب المسودّة الأولى للمقال ونقّحها. وأشرف الأستاذ الدكتور عبد العزيز برغوث على الإطار المنهجي للدراسة، وراجع المسودّة مراجعةً نقدية، وأسهم في ضبط بنائها النهائي. وقد اطّلع الباحثان على الصيغة النهائية للمقال وأقرّاها.

References

Al Jazeera. (2025, July 20). Israel to fund tour for MAGA and pro-Trump influencers: Report. https://www.aljazeera.com/news/2025/7/20/israel-to-fund-tour-for-maga-and-pro-trump-influencers-report

Al-Ghazālī, M. (2005). Kifāḥ dīn [The struggle of a religion]. Nahḍat Miṣr.

Al-Ḥadath. (2024, August 12). Sāʿī barīd min al-Qassām kāna warāʾa ightiyāl al-Ḍayf.. maṣādir takshif [A Qassam courier was behind the assassination of al-Ḍayf: Sources reveal].

https://www.alhadath.net/2024/08/12/ساعي-بريد-من-القسام-كان-وراء-اغتيال-الضيف-مصادر-تكشف

Al-Najjar, A., & Zaid, B. (2026). Western media's ethical collapse: Silencing Gaza's voice. Third World Quarterly, 47(10), 1968–1987. https://doi.org/10.1080/01436597.2025.2552361

Al-Shāṭibī, A. I. (1997). Al-Muwāfaqāt [The reconciliations] (M. b. Ḥ. Āl Salmān, Ed.; 1st ed., Vol. 5). Dār Ibn ʿAffān.

AlShebli, B., Casara, B. G. S., & Maass, A. (2026). Media coverage of war victims: Journalistic biases in reporting on Israel and Gaza (Version 3) [Preprint]. arXiv. https://doi.org/10.48550/arXiv.2510.06453

Amnesty International. (2024). 'You feel like you are subhuman': Israel's genocide against Palestinians in Gaza.

Aouragh, M. (2026). Digital illusions, political delusions: Israel's hasbara propaganda revisited in a time of genocide. Third World Quarterly, 47(10), 2022–2047. https://doi.org/10.1080/01436597.2026.2619061

Bennett, W. L. (1990). Toward a theory of press-state relations in the United States. Journal of Communication, 40(2), 103–127. https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.1990.tb02265.x

Bernays, E. L. (1947). The engineering of consent. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, 250(1), 113–120. https://doi.org/10.1177/000271624725000116

Bin Nabī, M. (1986). Shurūṭ al-nahḍa [Conditions of the renaissance] (ʿU. K. Misqāwī & ʿA. al-Ṣ. Shāhīn, Trans.). Dār al-Fikr.

Cleveland-Stout, N. (2025, September 30). Israel is paying influencers $7,000 per post. Responsible Statecraft. https://responsiblestatecraft.org/israel-influencers-netanyahu/

Committee to Protect Journalists. (2026a, February 25). Record 129 press members killed in 2025; Israel responsible for 2/3 of deaths. CPJ.

Committee to Protect Journalists. (2026b, June 25). CPJ announces full review of journalist casualties in Gaza. CPJ.

Ecker, U. K. H., Lewandowsky, S., Cook, J., Schmid, P., Fazio, L. K., Brashier, N., Kendeou, P., Vraga, E. K., & Amazeen, M. A. (2022). The psychological drivers of misinformation belief and its resistance to correction. Nature Reviews Psychology, 1, 13–29. https://doi.org/10.1038/s44159-021-00006-y

Entman, R. M. (1993). Framing: Toward clarification of a fractured paradigm. Journal of Communication, 43(4), 51–58.

Fanon, F. (1967). Black skin, white masks (C. L. Markmann, Trans.). Grove Press. (Original work published 1952)

Fazio, L. K., Brashier, N. M., Payne, B. K., & Marsh, E. J. (2015). Knowledge does not protect against illusory truth. Journal of Experimental Psychology: General, 144(5), 993–1002. https://doi.org/10.1037/xge0000098

France 24. (2025, September 8). Undistributed aid in Gaza? NGOs dispute claims from pro-Israel influencers. https://www.france24.com/en/middle-east/20250908-aid-undistributed-gaza-ngo-pro-israel-influencers

Government of Israel, Ministry of Foreign Affairs. (2025, July 15). America First MAGA influencer trip [Intent to contract, Publication No. 4000604787]. https://mr.gov.il/ilgstorefront/en/p/4000604787

Haaretz. (2025, August 21). 'See the truth with my own eyes': Israel brings U.S., Israeli social media influencers to Gaza aid sites to fight 'Hamas hunger campaign'. https://www.haaretz.com/israel-news/2025-08-21/ty-article/.premium/israel-brings-social-media-influencers-to-gaza-aid-sites-to-fight-hamas-hunger-campaign/00000198-cced-d15a-a3bd-dfed82530000

Hall, S. (1980). Encoding/decoding. In S. Hall, D. Hobson, A. Lowe, & P. Willis (Eds.), Culture, media, language: Working papers in cultural studies, 1972–79 (pp. 128–138). Hutchinson.

Hallin, D. C. (1986). The "uncensored war": The media and Vietnam. Oxford University Press.

Herman, E. S., & Chomsky, N. (1988). Manufacturing consent: The political economy of the mass media. Pantheon Books.

Ḥijāzī, M. (2005). Al-takhalluf al-ijtimāʿī: Madkhal ilā sīkūlūjiyyat al-insān al-maqhūr [Social backwardness: An introduction to the psychology of the oppressed] (9th ed.). Al-Markaz al-Thaqāfī al-ʿArabī.

Human Rights Watch. (2024). "Extermination" and acts of genocide: Israel deliberately depriving Palestinians in Gaza of water.

Ibn Khaldūn, ʿA. (1988). Muqaddimat Ibn Khaldūn [The Muqaddimah of Ibn Khaldūn] (K. Shaḥāda, Ed.; 2nd ed., Vol. 1). Dār al-Fikr.

International Court of Justice. (2024). Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel): Orders of 26 January, 28 March, and 24 May 2024. ICJ.

Johnson, A., & Ali, O. (2024, January 9). Coverage of Gaza war in the New York Times and other major newspapers heavily favored Israel, analysis shows. The Intercept.

https://theintercept.com/2024/01/09/newspapers-israel-palestine-bias-new-york-times/

Jones, M. O. (2026). Evidencing alethocide: Israel's war on truth in Gaza. Third World Quarterly, 47(10), 2004–2021. https://doi.org/10.1080/01436597.2025.2462791

Klein, A. (2012). Slipping racism into the mainstream: A theory of information laundering. Communication Theory, 22(4), 427–448. https://doi.org/10.1111/j.1468-2885.2012.01415.x

Lippmann, W. (1922). Public opinion. Harcourt, Brace and Company.

Maʿan News Agency. (2024, July 13). Taqrīr: Kibār al-masʾūlīn al-Isrāʾīliyyīn qarrarū anna furṣat ightiyāl al-Ḍayf "lā yumkin tafwītuhā" [Report: Senior Israeli officials decided that the opportunity to assassinate al-Ḍayf "could not be missed"]. https://www.maannews.net/news/2121249.html

Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs. (2019). Dictionary of Palestinian political terms (3rd updated and rev. ed.). PASSIA.

Philo, G., & Berry, M. (2004). Bad news from Israel. Pluto Press.

Said, E. W. (1981). Covering Islam: How the media and the experts determine how we see the rest of the world. Pantheon Books.

Said, E. W. (1984). Permission to narrate. Journal of Palestine Studies, 13(3), 27–48. https://doi.org/10.2307/2536688

Scahill, J., & Grim, R. (2024, April 15). Leaked NYT Gaza memo tells journalists to avoid words "genocide," "ethnic cleansing," and "occupied territory". The Intercept. https://theintercept.com/2024/04/15/nyt-israel-gaza-genocide-palestine-coverage/

Shupak, G. (2018). The wrong story: Palestine, Israel and the media. OR Books.

Siman-Tov, D., Noy-Freifeld, I., Somfalvi, A., & Keinan, E. (2023, December 11). Civil public diplomacy (hasbara) in the Gaza war: Potential in the influence arena. INSS Insight, (1797). https://www.inss.org.il/publication/civil-hasbara/

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024, July 15). Humanitarian situation update #191: Gaza Strip. OCHA oPt. https://www.un.org/unispal/document/ocha-humanitarian-situation-update-191-15jul24/

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025, October). Gaza humanitarian response update: 28 September–11 October 2025. OCHA oPt.

U.S. Department of Justice, National Security Division, Foreign Agents Registration Act Unit. (2025). Bridges Partners LLC, Exhibit A/B to registration statement (Registration No. 7652; foreign principal: Government of Israel through Havas Media Group Germany). https://efile.fara.gov/docs/7652-Exhibit-AB-20250926-1.pdf

Wardle, C., & Derakhshan, H. (2017). Information disorder: Toward an interdisciplinary framework for research and policy making (Council of Europe Report DGI(2017)09). Council of Europe.